التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية

"اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية"

العدد الثالث/تشرين الاول 2006

المحتويات

ت	المادة المقدمة: التضخم وازمة الوقود عام 2006 اعداد:د.كمال البصري/وكيل وزارة المالية	الصفحة
1	تمهيد:	
2	وقائع ندوة التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية	
1-2	الافتتاح وكلمة مدير الندوة	
2-2	كلمة الاستاذ علي بابان/وزير التخطيط والتعاون الإنمائي	

3-2	الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق اعداد:د.مظهر محمد صالح/مدير عام الاحصاء والابحاث/البنك المركزي	
4-2	تعقيبات الندوة	
3	الملاحق	
1-3		
2-3	تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي د.فلاح خلف الربيعي/كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار/ليبيا	
3-3	التضخم الاقتصادي في العراق .. اسباباً واثاراً ومعالجات اعداد:د.ابراهيم موسى الورد/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد	
4-3	التضخم في الاقتصاد العراقي اعداد:عمار عبد الجبار/وزارة المالية	

1. **تمهيد**:

ياتي اصدار هذا العدد من مجلة الاصلاح الاقتصادي ضمن نشاطات المركز المستمرة في متابعة ورصد ظواهر الاقتصاد العراقي،وقد تم التطرق الى موضوع التضخم بحكم ماطرأ على الاقتصاد العراقي من ارتفاعات مظطردة في معدلاته الامر الذي نعتقد بانه يشكل خللا اقتصاديا كبيرا بحكم مالظاهرة التضخم من اثار تنعكس على مؤشرات عديدة في الاقتصاد سواء من حيث حجم الائتمان او حجم الاستهلاك والاستثمار والدخول الحقيقية للافراد والمعدل العام للانتاجية في الاقتصاد.

وحقيقة الامر فان معدلات متوازنة للتضخم تتناسب وحجم النشاط الاقتصادي والمرحلة الاقتصادية لاي دولة امرا طبيعيا،لكن ان تبلغ هذه المعدلات مستويات مرتفعة جدا دون تحديد وتشخيص او محاولة معالجة اسباب هذه الظاهرة .. هذا مانعتقد انه يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد ككل.

نحاول في هذا العدد من مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي الوقوف على اراء المعنيين بهذه الظاهرة والمتخصصين بدراستها من المهنيين الرسميين ومن اساتذة الجامعات والقطاع الخاص بهدف الوقوف على اسبابها ومحاولة ايجاد واقتراح الحلول لمعالجتها،ويتضمن هذا العدد وقائع ندوة

ويسرنا في المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي ان نتقدم بالشكر الجزيل الى معالي السيد وزير التخطيط والتعاون الانمائي الاستاذ علي بابان لحضوره ومساهمته في اعمال الندوة والاستاذ شيروان الوائلي وزير الامن الوطني كما نشكر كل السادة الذين حضروا الندوة وهم كل من:

1. د.علي الدباغ/الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية
2. د.كمال البصري/وكيل وزارة المالية
3. د.مظهر محمد صالح/البنك المركزي العراقي
4. د.مهدي العلاق/وزارة التخطيط والتعاون الانمائي
5. د.بهاء المياح/مجلس الوزراء
6. عبد الله البندر/وزارة المالية
7. مناف رضا الصائغ/خبير في البورصة والاستثمار/المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي
8. عبد الهادي صادق/وزارة المالية
9. سعيد عباس مرزة/وزارة المالية
10. د.نزار الوائلي/مجلس الامن الوطني
11. د.خليل اسماعيل ابراهيم/جامعة بغداد
12. د.عادل محسن/وزارة الصحة
13. د.زكي الامارة/وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب
14. سعد زغلول بشير/وزارة التخطيط والتعاون الانمائي
15. عبد الحسين الشمري/رئيس التجمع الصناعي العراقي
16. جمال محمد غريب/التجمع الصناعي العراقي
17. صالح حسين خزعل/التجمع الصناعي العراقي
18. باسم جميل انطوان/اتحاد رجال الاعمال العراقيين

19. عادل محمود شاكر/وزارة التجارة
20. د.زينب عبد الواحد/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
21. علاء جلوب فهد/وزارة المالية
22. د.سمير فخري/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
23. حكمت جواد عبدالله/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
24. لؤي عباس/المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي
25. عمار مكي الخفاجي/مؤسسة عراق الخير للتنمية
26. لهيب توما/الجامعة المستنصرية
27. ابراهيم حربي ابراهيم/معهد تكنولوجيا
28. رعد وعدالله محمد/وزارة المالية
29. بركات كاظم جاسم/شركة ادم سمث
30. اكرام الله/شركة ادم سمث
31. بروك داهل/السفارة الامريكية في العراق
32. مازن صباح احمد/المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي
33. عمر الخزاعي/جريدة الزمان
34. خالد القطان/جريدة الصباح
35. جلال الكعبي/جريدة الصباح
36. كريم هاشم مجيد/جريدة الصباح
37. حيدر الربيعي/جريدة الصباح
38. رعد البصري/قناة الفيحاء الفضائية
39. علي عطا/قناة عشتار الفضائية
40. ماجد عبد القادر/قناة الحرية الفضائية
41. عمر جلال/قناة الحرية الفضائية
42. رائد قيس فاضل/اذاعة صوت العراق
43. عبد الكريم الهاشمي/صحيفة العدالة

المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي

2. وقائع ندوة التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية

2-1:افتتاح الندوة وكلمة مدير الندوة الدكتور علي الدباغ

بسم الله الرحمن الرحيم
ايها السيدات والسادة
السلام عليكم
نشكر لكم حضوركم لهذه الندوة المتخصصة والتي تسلط الضوء على مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي التضخم الذي ترتفع معدلاته بصورة غير منضبطة وغير مسيطر عليها بسبب غياب سياسات اقتصادية واضحة وغياب رؤية وتصور لحجم المشكلة وما تسببه من معاناة للمواطن العراقي الذي يكتوي هو وعائلته من هذا الالم خصوصاً واننا ننتقل باقتصادنا من نظام شمولي يسيطر على كل المفاصل وهو الذي يعطي وبيده قوت المواطن العراقي عبر البطاقة التموينية الى نظام اقتصاد السوق الذي بدونه لا يمكن ان نحدث اي تنمية واي تقدم في مجال انتاج السلع والخدمات وهذا التحول سيحدث حتماً تضخماً هائلاً ومتوقعاً يحتاج فيه المخطط الاقتصادي ان يتخذ خطوات واستعدادات للتحكم بهذا التضخم وهذا ما نريد ونتوقع من هذه اللقاءات وورش العمل ان تخرج بتوصيات واقتراحات تساهم في صياغة رؤيا عملية تساعد في الاصلاح الاقتصادي.
لقد تاخرنا كثيرا في بناء رؤية فضلا عن التنفيذ،ويحتاج العراق من اجل اطفاء ديونه والوعود التي قطعت له لاطفاء 20% اضافية لتبلغ 80% الى الغاء الدعم وتقليله في بعض القطاعات وهناك الدعم للبطاقة التموينية ودعم المحروقات والدعم للكهرباء والماء الذي يتم استهلاكه مجانا والدعم الصحي والتعليمي.. الخ.
ان الغاء وتقليل الدعم سيسبب طفرة في معدلات التضخم التي بلغت اكثر من 70% حسب تقديرات وزارة المالية،كما ان زيادات الرواتب المحتملة يمكن ان تضيف ارتفاعا اخر لذلك نحتاج لتصور وخطوات وخطط لكبح جماح هذا التضخم وهذا مانريد ان نخرج به في هذه الندوة.

2-2:كلمة معالي وزير التنخطيط والتعاون الانمائي الاستاذ علي بابان

في الواقع ان التضخم ليس نتاج عامل واحد،انما هو مؤشر عن اعتلال الاقتصاد بمجمله،واذا كانت حالة الاقتصاد العامة متعافية لايمكن ان يحدث التضخم او يحدث لكن بشكل محدود،اما اذا كان الاقتصاد معتلاً فعند ذلك يحدث التضخم.. لذلك اتمنى ان ينظر الجميع للتضخم من منظار شمولي،بمعنى ان يتم النظر اليه من خلال واقع الاقتصاد وليس من خلال واقع السياسة النقدية فقط التي تراقب كمية النقود وعرضها ومعدلات الفائدة والسياسة الائتمانية والى غير ذلك.فالسياسة النقدية تسكن المرض ولا تعالجه وعندما يتم رفع سعر الخصم او تخفيضه،او تتبع سياسة ائتمان متشددة او متساهلة فاننا نحاول بذلك تسكين المرض وليس علاج منطقة المرض،ومنطقة المرض تكمن في القطاعات الانتاجية وحالة الاقتصاد بصورة عامة يمكنني ان اقول ان اعتلال الاقتصاد

ان التضخم يبدأ بكسر الواحد ثم اذا اخرج عن هذه الدائرة يزيد بالاحاد، ثم اذا خرج يزيد بالعشرات، واذا خرج يبدأ يزيد بالمئات اي يتصاعد بمعدلات متوالية هندسية وليس متوالية عددية كما هو معروف،لذلك اذا تجاوز التضخم نسبة 100% عند ذلك لنا ان نتوقع طفرات اسرع واسرع،ويصبح هذا الرقم منفلتاً ولاتستطيع عجلة الاقتصاد كبح جماحه،واذا بقيت القطاعات الانتاجية على حالها لا يمكن لنا ان نتوقع انخفاضاً في مسار التضخم او تراجعاً فيه،اما اذا تطورت هذه القطاعات وتعافت عند ذلك تبدأ عجلة الاقتصاد بالدوران ويبدأ التضخم بالتراجع.

واذا كان هناك مؤشر واحد يقيس اداء الاقتصاد فالتضخم هو احد هذه المقاييس لانه يعطي صورة كاملة عن كيفية اداء هذا الاقتصاد.. لذلك عندما نجد هذا الرقم الخطير فانه مؤشر على اعتلال الاقتصاد لذلك عادة ما تركز الدول المتقدمة على السياسة الائتمانية في معالجة التضخم فترفع سعر الفائدة او تخفضه وتسحب الاموال من المصارف او تطلقها وهذا عندما تكون الحالة الاقتصادية بمجملها معافاة،لكن الوضع عندما يختلف فالاقتصاد كله معتل ولذلك السياسة النقدية لا تستطيع ان تفعل شيئاً،يضاف الى ذلك حقيقة اخرى وهي ان دور القطاع الائتماني والمصرفي في تراجع مستمر،وقليل من العراقيين الذين يأخذون قروضاً من البنوك وقليل ايضاً الذين يودعون فيه بسبب تعقيدات الوضع الامني،وبناء عليه لا نتوقع من السياسة الائتمانية أن تؤدي دوراً مهماً في علاج التضخم، ولا نتوقع ان البنك المركزي عندما يخفض سعر الائتمان او يرفعه سينجح في ضبط ظاهرة التضخم لان المشكلة لا تنحصر في القطاع الائتماني او في قضية الموازنة بين كمية النقود وعرضها،وانما تنحصر في القطاعات الانتاجية،وفي انتاجية العراقي المتراجعة سواء كان صانعاً او مزارعاً او موظفاً او تاجراً. لذلك فان البطالة لها صلة وثيقة في التضخم وكما يعلم الجميع فاننا نعاني من مشكلة بطالة خطيرة وصلت الى ارقام قياسية تقدر بـ35 - 45% من مجموع العراقيين والبعض يضيف لهذه البطاله"البطالة الناقصة" واغلب العراقيين الان هم في ظل بطالة ناقصة،لذلك فان وضع العمالة الان مشوه والانتاجية في ادنى مستوياتها والقطاعات الانتاجية تعاني من مشاكل بنيوية ان صح التعبير لذلك يظهر التضخم وهو نتاج لكل هذه العوامل،وعليه فلا نتوقع من القطاع الائتماني ان يقدم علاجاً ولا نتوقع من السياسة النقدية ان تستطيع محاصرة هذه الظاهرة بالكامل. وما نراه ونشهده من تضخم هو نتاج الحالة الاقتصادية بمجملها ونتاج حالة القطاعات الانتاجية بشكل خاص ولا علاج للتضخم الا من خلال علاج الاقتصاد كلياً وهذه الظاهرة باتت ترهق الناس وتزيد من اعباءهم وتمنع التقدم والازدهار.

2-3: الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق

د.مظهرمحمد صالح
البنك المركزي العراقي

1 - مدخل

تركت الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى العام 2006 متوسطات تضخم سنوية بلغت قرابة 50% لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما فتىء يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي حاليا) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي ما زالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية او ضعيفة الانتاجية.
وعلى الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة بينتها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الاسعار والاسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الثلاث الاخيـــرة 2003 – 2006 التي بلغ التضخم فيها قرابة 32% سنويا وفق متوسط 12 شهرا لكل سنة ذلك بعد تغير النظام السياسي في العراق والتحول نحو بدايات الاندماج في الاقتصاد الدولي،الا ان تبدلا جوهريا آخر اخذ يطرأ على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجددا ومنذ شهر شباط 2006 وحتى الوقت الحاضر (بعد ان سجل شهر كانون الثاني من العام 2006 متوسطا سنويا بلغ 20% وهو الاقل خلال الاعوام الثلاث المنصرمة) اذ سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، كمؤشر للتضخم،في نهاية شهر مايس من العام 2006 معدلا قدره 53% مقارنة بشهر مايس من العام 2005،ليضع الاقتصاد العراقي مجددا في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعهدها الا ابان فترة الحصار الاقتصادي.

كما اخذ التضخم مساراً جديداً آخر فاقت متوسطاته الشهرية مؤشرات الفترة الطويلة بعد ان بلغت نسبة الزيادة الشهرية في الرقم القياسي لاسعار المستهلك في تموز من العام 2006 قرابة 70% مقارنة بالنسبة نفسها من العام 2005،كما واصل ارتفاعه في شهر آب 2006 ليبلغ نسبة 6ر76% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.مما يعني ان ثمة مرحلة ثالثة هي في غاية الحرج الاقتصادي عكستها اتجاهات التضخم مجددا عند تجاوزها مستوى سنوي فاق نسبة 50% ليصل الى 70% في شهر تموز الذي يعد من افضل شهور العراق غزارة في الانتاج ولاسيما في مجال الانتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي العام.

2 - مصادر الظاهرة التضخمية ومسبباتها

تؤكد المؤشرات التضخمية الشهرية الراهنة ان ثمة فقرات قد اسهمت بشدة في تطور اتجاه التضخم الشهري Trend وتحوله من 3.12 نقطة مئوية في شهر مايس ليرتفع وبشكل لافت للنظر الى حوالي 4.23 نقطة مئوية في شهر تموز وارتفاعه الى 5.6 نقطة مئوية في شهر آب 2006 (لاحظ التفاصيل في الجدولين 2،3)،اذ اوضحت تلك التفاصيل المشار اليها في الجدولين انفا بان قرابة 85% في حركة اتجاه Trend الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق منذ ايلول 2003 وحتى آب 2006 (أي ما يزيد على 3ر6 نقطة مئوية من اصل التغيرات الشهرية البالغة 4.23 نقطة مئوية في تموز وكذلك ما يزيد على 4.76 نقطة مئوية من اصل التغيرات البالغة 5.6 نقطة في شهر آب) تعزى تأثيراتها السعرية بالدرجة الاساس الى الفقرات الاتية :-

شهر تموز	شهر آب
الايجار بنسبة 41.7 %	الايجار بنسبة 36.6%
الغذاء بنسبة 23.8 %	الغذاء بنسبة 21.2 %
الوقود بنسبة 19.6 %	الوقود بنسبة 27.4%
اخرى بنسبة 14.9%	اخـرى بنسبة 14.9%
المجموع 100 %	المجموع 100 %

واذا ما قورنت التطورات السعرية الراهنة بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة التي بلغت هي الاخرى حوالي 50%،فان ذلك يؤكد ما يشير الى ان الاقتصاد العراقي يتخبط في ظواهر (الركود التضخمي Stagflation) وبمستويات مثيرة للقلق،في وقت ما زال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات انتاجيته وتعطل في مستويات انتاجه والذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد،مثل قطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الانتاجية المهمة الاخرى.واذا ما ادركنا درجة اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي وبين قطاعات الخدمات والتوزيع،فيمكن ملاحظة ان القطاع النفطي الذي بات يحتل لوحده نسبة قدرها 70% في مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، في حين ما زالت تقتصر مساهمة القطاع الصناعي الى حدود منخفضة لاتتجاوز نسبتها 1.5% في تركيب ذلك الناتج بعد ان كانت تشكل 9% من الناتج المحلي الاجمالي.اما القطاع الزراعي الذي تتسع اريافه الى اكثر من 8 ملايين مواطن فان مساهمته هي الاخرى لا تتعدى6.5% في تركيب الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت مساهمته تزيد على 35% من تركيب ذلك الناتج قبل ثلاثة عقود.وعلى اساس هذا الواقع المختل,حظي قطاع الخدمات بالنصيب الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي بعد القطاع النفطي،اذ احتل قطاع الخدمات نسبة 22% من مكونات ذلك الناتج الاجمالي.

وعلى مستوى التشغيل،وعند النظر الى القطاع النفطي الذي لايساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية الا بنسبة منخفضة لاتتعدى في الاحوال كافة 2% منها،فان ذلك يعني ان 98% من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لاتتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 30% وتهيمن عليها نشاطات خدمية هشــة التكوين soft activities. وباستبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة تزيد

الاول :سيادة قطاع خدمات دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن في الوقت نفسه،مما يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب،وازاء عجز الانتاج المحلي لمواجهته،يتمدد الطلب على السلع المستوردة للتعويض مما يضع ضغوط قوية على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة تزايد الاعتماد على الخارج.

الثاني : ان النشاط الانفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الانتاجي المحلي قد امسى بالضرورة القوى الدافعة لنمو الضغوط التضخمية،التي تترك اثارها السالبة على حركة الانتاج المحلي ومستويات المعيشة وقدرات الفرد الشرائية.فنفقات الموازنة العامة لوحدها هي الاخرى ارتفعت من 45 ترليون دينار في عامي 2004 و 2005 على التوالي والتي زادت تقديراتها في العام 2006 لتبلغ قرابة 65 ترليون دينار ويتوقع ان تبلغ المستويات نفسها في العام 2007 . ومن اللافت للنظر ان هذه النفقات التي يغلب عليها الطابع الجاري الاستهلاكي تشكل نسبة غريبة التكوين حيث انها لاتقل عن 99% من الناتج المحلي الاجمالي.كما ان قوى الصرف الهيكلية في تلك الموازنة من رواتب واجور ونفقات تحويلية مختلفة باتت تفوق قدرات العراق الانتاجية اجمالا اذا ما استبعدنا القطاع النفطي كقطاع ريعي.

الثالث: تعد البنية التحتية المادية من اساسيات التكوين الرأسمالي الثابت والتي غدت مندثرة الى حد بعيد بسبب تعرضها الى التخريب والاهمال بسبب الحروب والصراعات الاقليمية التي نشبت بعد العام 1980.لذا فان اعادة تأهيل البنية المذكورة التي تعد اساس من اساسيات النمو المستدام تتطلب تكاليف على وفق الاسعار الدولية الجارية تعادل خمسة اضعاف قيمتها في العام 1980 والتي بلغت 35 مليار دولار،مما يعني ان قيد النهوض الشامل بهذه البنية يتطلب مبالغ بين 150 – 200 مليار دولار.

ان سيادة قطاع الخدمات الهامشية في مكونات النشاط الاقتصادي باتت معروفة في تأثيراتها السلبية على تكوين وتركيب سوق العمل العراقية والقدرة على التوظيف او الاستخدام المنتج،اذ إن نسبة الاستخدام الناقص فيهـا incomplete employment تزيد على 22% من مكونات قوة العمل وهي على الرغم من ذلك تدرج ضمن احصاءات البطالة الفعلية في قوة العمل الناشطة اقتصاديا ولا يضم قطاع الخدمات الهامشية سوى مهن ونشاطات تنتمي الى خدمات ضعيفة الانتاجية وتستوعب في الاحوال كافة نسبة 50 % من قوة العمل الاجمالية في قطاع الخدمات والتي تعد كما ذكرنا انفا ضمن تصنيفات البطالة في سوق العمل على الرغم من حصول العاملين فيها على دخل او ايراد ولكن ذلك الايراد يعد هامشيا يجعلها دون مستوى خط الفقر البالغ 2دولار يوميا،الامر الذي يؤشر مدى تغلغل قطاع الخدمات ضعيفة الانتاجية في جسم الاقتصاد العراقي. كما إن لهذا القطاع الهامشي القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل وتعطيلها في ان واحد ، مما يعني تدهورا مستمرا في انتاجية قطاع السلع والخدمات والذي يولد ضغوطا تضخمية مضاعفة بما في ذلك الضغوطات التي يتعرض اليها سعر الصرف الحقيقي وفق الاثر الاقتصادي المعروف بـ Effect Blassa- Samulson.

واذا كان الاقتصاد العراقي يمثل انموذجا للاقتصاد الريعي،أي الاقتصاد الذي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الانتاج والانتاجية،فان الدولة العراقية هي بدون شك مركز الثروة ومصدر الدخل الاساس للبلاد،ولكن على الرغم من ذلك فما زالت فلسفة الانفاق العام وسلوكياته في الموازنة العامة تمثل انموذجا للدولة الريعية وان التوسع في النفقات مقابل التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي هي مسألة تأسست تاريخيا في سلوكيات المالية العامة ذلك بان يذهب الانفاق الى المستفيدين سواء المحتاجين منهم حقا ام غير المحتاجين الامر الذي شجع من ظاهرة ما يسمى بالركوب المجاني Over riding وعلى نطاق واسع اذ يطلب الفرد من الدولة من دون مقابل يدفعه،وهو امر يؤشره ضعف قدرة السلطة المالية على الامتداد الضريبي تاريخيا،فضلا عن صعوبة اصلاح برامج الدعم في الموازنة التي تقدر نسبتها حاليا سواء المباشرة منها ام غير المباشرة 80% من الناتج المحلي الاجمالي،مما يعني انغماس النفقات الحكومية في التوسع المستمر لتغطية نشاطات تتعدى في مضمونها مفهوم دور الدولة في توفير السلع العامة – Public goods ازاء مساهمة افراد المجتمع الضعيفة في التعبير عن فهمهم للفلسفة الضريبية ودورها كمصلحة عامة يسهم الفرد فيها من دخله الحقيقي في رفد موارد متطلبات بناء العدالة الاقتصادية والاجتماعية على وفق احتياجات الموازنة التي تقابل تلك الامتدادات والتوسعات في الانفاق العام(اذ مازال الفرد يعيش دوما على مخيلة حقه في الريع النفطي مقابل التجنب الضريبي).

وبغض النظر عن هذا وذاك,فان مصادر الظاهرة التضخمية ومسبباتها الراهنة في العراق تنطلق من اساسيات واقعية مؤشرة نتائجها الرقمية تفصيليا في الجدول رقم 2 ويمكن تفسيرها بما يأتي :-

- ان التحرير الجزئي liberalization لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي قد ترجمت الى حالة هيجان في المستوى العام للاسعار مما اشر في الوقت نفسه ان الاسعار النسبية لبعض السلع الحاكمة لها اثر دالي على المستوى العام للاسعار ومن ثم التحكم في اتجاهات الظاهرة التضخمية.ولاسيما مواد البطاقة التموينية والوقود واية خدمات حكومية ملازمة تقدم مجانا او شبه مجانا.

- ان التدخل الاداري الحكومي المرتبك سواء على مستوى ادارة نظام البطاقة التموينية او توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية،ادى الى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه ولدت اسواقا سوداء او رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل.فنتائج المسح السريع الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء في منتصف هذا العام اشرت ان اسعار الوقود والمحروقات باتت تستهلك ما بين 30 – 60% من الدخل الشهري القابل للصرف للمواطن العراقي.علما ان الرقم القياسي لاسعار الوقود والاضاءة بلغ في شهر تموز من العام 2006حوالي (173516) نقطة مقابل الرقم القياسي لاسعار المستهلك البالغ (18577) نقطة.أي ان اسعار المحروقات والاضاءة فاقت الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعشرة اضعاف (100= 1993 سنة الاساس) .

- ان توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية ، والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض اثمانها النسبية ، ادى الى احلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية واقليمية على وفق الاسعار العالمية لها،مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية الى مستوياتها السعرية الدولية وهو الامر الذي افقد

- اخذت اسعار الخدمات المحلية تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها ، بعد ان كانت تتباطىء lagged لسنوات عند ملاحقتها لاسعار تلك السلع 0 وعلى هذا الاساس بدأت الخدمات تتزايد اسعارها بمستويات تجارية commercialized وعلى رأسها خدمات الايواء وايجار الدور السكنية.موضحين ان نقصا حادا في الطلب على وحدات السكن يمثل الاساس في تكوين الظاهرة التضخمية والذي تمثله فجوة السكن البالغة (2) مليون وحدة سكنية حاليا ترتفع الى (4) ملايين وحدة سكنية على وفق تعريف العائلة والسكن اللائق.

3 - السياسة النقدية في مواجهة التضخم

وعلى الرغم مما تقدم،ترى المدرسة النقدية في استمرار الحالة التضخمية الراهنة وتأصلها في الاقتصاد الكلي على انها ظاهرة لايمكن تحققها الا بوجود سيولة نقدية عالية تحول التضخم من قدراته الكامنة المكبوتة الى مستوياته الحقيقية المطلقة.وبهذا،تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية ما يسمى بالقواعد Rules القائمة على المعلوماتية او الاشاراتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية،وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وماقد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية . وتنطلق الوسائل الاشاراتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي العراقي او مايسمى بمعدل السياسة النقدية(Policy rate) وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيري(كبوصلة ملاحية) تساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة SF التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف والتي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب الى المصارف التجارية كافة. وان جميع مثل هذه الآليات تقع في اطار ادارة السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها عبر تحقيق اهداف تشغيلية Operational Targets تؤدي الى السيطرة على تلك المناسيب،وتصب في نهاية المطاف في مسارات الاستقرار وغاياته القصيرة والبعيدة الأجل في خفض التضخم الى المستويات المستهدفة. وانطلاقاً من هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية قاعدة مركزية تسمى بقاعدة (تايلر-Tayler) التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي المنوه عنها آنفاً عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية وعندما تكون الاسعار خارج نطاق توازناتها.لذا تؤدي السياسة النقدية في اطار تنفيذ عملياتها في ادارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات،ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد،اي تحقيق اعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الاجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لايزيد كسره الطبيعي عادة على 3% سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية.

وهكذا باتت السياسة النقدية في العراق امام مفترق طرق قوي في التأثير على مناسيب السيولة وان من هذه الوسائل التي يعتمدها البنك المركزي هو دخوله كبائع للسندات في السوق النقدية ضمن القطاع المالي بغية السيطرة على تلك المستويات السائلة ومناسيبها في التصدي للظاهرة التضخمية النقدية.

لما تقدم،وفي اطار استخدام الوسائل غير المباشرة في السياسة النقدية،فان مزاداً يقام كل اسبوعين لحوالات او سندات البنك المركزي العراقي يسحب بموجبه (مئة) مليار دينار،اضافة الى وجود

4 - الحلول والمقترحات(اطروحات في مواجهة التضخم)

اذا كان الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على موارد النفط في تسيير نشاطاته الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية فيه،فان ثمة استطراد يوضح ان السبيل لمواجهة حالة التضخم الراهن يتحقق عبر واحدة من الثوابت المتأتية من تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفط بدلا من الانشداد الى الحالة الاقتصادية الراهنة.وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود لابد من ان يتم عبر مكون وحيد ومستقر معادل للقيمة numeraire وهو الدينار العراقي ضمن ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية ازاء العملة الاجنبية.اذ بينت التجربة التي مارستها السياسة النقدية في السنوات القليلة الماضية في استخدام وسائلها لتحقيق الاستقرار والتي جاءت نجاحاتها عبر عدد من اشكال المزادات التي يقيمها البنك المركزي العراقي ويتم فيها تداول مختلف الموجودات المالية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار وخفض التضخم.بيد ان مزاد العملة الاجنبية الذي يأتي على رأس تلك المزادات,بات لوحده يمتلك الفاعلية والقدرة على امتصاص الكتلة النقدية المصدرة وبمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة بدون التأثير على الاحتياطيات الدولية للعراق،مما يعني ان ثمة سيطرة قوية على نمو التدفقات النقدية وتهدئة الضغوط التضخمية من خلال نشاطات سوق الصرف المركزية ودورها في استهداف التضخم.

لما تقدم,يأتي الجواب على ذلك الاستطراد في معالجة التضخم من خلال تقوية سعر صرف الدينار العراقي،بعد الاخذ بالحسبان حقيقة ان التضخم واستمراره في الامد الطويل (مهما كانت مصادره ومسبباته في الامد القصير ولاسيما اهتزازات قطاع العرض supply shocks التي نواكبها حاليا)مصدره في النهاية النمو وتوسع الكتلة النقدية وان خفض التضخم لايتم الا عبر ضبط الظاهرة النقدية وثبات معدلات النمو النقدي على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي هو من مسؤولية السياسة النقدية كما يقول ملتن فريدمان.ولكن مثل هذا الاستطراد في معالجة التضخم من خلال رفع قيمة الدينار العراقي في سوق الصرف لابد من ان يأخذ بالحسبان ما يأتي :

ان الطبيعة غير المستقرة في الطلب على النقود من خلال تحوط الافراد بالعملة الاجنبية وعد الاخيرة خزين مستقر للقيمة ووسيلة مناسبة لحماية ثرواتهم،ادت بالمجتمع الاقتصادي العراقي الى تبني عادات ادخارية واكتنازية متنوعة لثرواتهم يأتي في مقدمتها المستوى العالي من التحوط بالعملة الاجنبية وهـو الامر الذي عـزز من ظاهرة الدولرة Dollarization بمختلـف اتجاهاتهـا.

فمن المعروف ان التحول من ما يسمى باستهداف الكتلة النقدية الى استهداف التضخم نفسه من خلال استهداف اداة سعر الصرف،يأتي نتيجة عوامل اساسية استندت على طبيعة دالة الطلب النقدي والعوامل المؤثرة فيها وفي مقدمتها توافر مستوى متناسب من النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث يجعل نسبة النقود الى الدخل تنمو بصورة مستقرة تتوافق والنمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.ونظرا لضعف توافر هذه الاستمرارية سواء في النمو المالي ام في حالة الاستقرار،قد يلجأ الجمهور في الغالب الى حيازة بدائل من الموجودات السائلة وغيرها في ادارة حقائبهم تأتي على رأس تلـك الموجودات العملة الاجنبية.لذا فان النمو النقدي واية سياسات نقدية تستهدفه بشكل مباشر لابد ان تتآكل وتنحرف عن اهدافها بسبب حالة اللااستقرار وتأثيراتها على دالة الطلب النقدي مما يجعل السياسة النقدية نفسها تعمل بعيدا عن اهدافها المرسومة وان البديل المناسب امامها إزاء هذه الحالة هو استهداف التضخم بذاتـه.

لذا ، فان استهـداف التضخـم مـن خلال استهداف سعر الصرف Foreign Exchange Targeting حتى وان تـم في اطار برنامج معلن للسياسة النقدية يعني ان المثبت الاسمي المعتمد حاليا Nominal Anchor ضمن الاطار النقدي الذي يعتمده البنك المركزي والذي توفره المتغيرات او الاهداف الوسيطة Intermediate targets سيتغير من مستوى الى مستوى اخر وسيترك اثره باتجاهين:الاول ان التوقعات العقلانية للجمهور ستتأثر حالا من خلال تعاظم درجة الاحلال من الدولار الى الدينار،ذلك لتجنب اية خسائر قدرية محتملة Wind full Losses والآخر فان نظام سعر الصرف سيكون نظاما اكثر مرونة من وضعه الحالي وسيعمل باتجاه الصعود التدريجي لمصلحة الدينار العراقي Flexible upward .

كما ان احتمال فزع الجمهور Panic بالتخلي عن موجوداتهم من العملة الاجنبية فورا ولمصلحة الدينار العراقي والاحتفاظ بالدولار الحدي حسب، يعني ان هناك حالة هلع مضادة للدولرة Dedollarization لمصلحة الدينار Dinarization . وان مثل هذا السلوك سيضع السياسة النقدية امام حراجة النمو المفاجيء في الكتلة النقدية بسبب سرعة الاستبدال او الاحلال النقدي المشار اليه آنفا وهو امر سيعمل باتجاه معاكس لتحقيق هدف الاستقرار ولاسيما في الفترة القصيرة او المتوسطة مولدا ضغوط تضخمية نقدية قد تخفف من وطأتها،بالتزامن،حالـة الارتفاع الشديدة في الطلب على النقد بالدينار العراقـي.

واخيرا وبغية الحفاظ على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال توافر اداة نقدية مستقرة فضلا عن اهمية الحفاظ على ثروة الجمهور المعرفة بالموجودات الاجنبية وحماية تعاقداتهم المختلفة وتعظيمها بما يتناسب والهدف المنشود من رفع سعر صرف الدينار العراقي وخفض التضخم،يقتضي توافر ادوات اضافية في وسائل السياسة النقدية تعد جوهرية في توفير التحوط اللازم للجمهور وتضفي في الوقت نفسه استقرارا على دالة الطلب النقدي وتجنب الافراد اية خسائر ازاء حصول مفاجآت ضارة ناجمة عن تغيير نمط واهداف السياسة النقدية وتحويل الاقتصاد العراقي من حالة التخبط في ظاهرة تضخمية متأصلة في مكوناته وتفاصيله الى مناخ اقتصادي مستقر يوفر الازدهار والتفاؤل والنمو بصورة اكثر وضوحا وفق اشتراطات المرحلة القادمة.

4-2:التعقيبات

تعقيب الاستاذ باسم جميل انطوان/اتحاد رجال الاعمال العراقيين

لقد اصبح التضخم في الاقتصاد العراقي حالة واقعية لايمكن تجاهلها،ولكن المشكلة من وجهة نظرنا هي هل ان الدولة قادرة على علاج هذه المشكلة ونحن كرجال اعمال نعتقد بان على الدولة مثلما كانت تحاول ايجاد الحلول السياسية للوضع العام في البلد فان عليها الان ان تفكر في الحلول الاقتصادية والتي نعتقد بانها الاهم،وقد استبشرنا خيرا في الايام الاخيرة لما تم طرحه حول مناقشات قانون الاستثمار ونعتقد بان من الاولويات التي يجب ان تهتم بها السلطة التشريعية هي موضوع تغيير البنية الاحادية الجانب في الاقتصاد العراقي من خلال تشغيل جميع مرافق الاقتصاد الاخرى مما سيساهم في الحد من مشكلات الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها البطالة.واود ان استعلم من الاخوة المحاضرين هل اعتمدوا في قياس مؤشرات التضخم في اسعار المشتقات النفطية على الاسعار الحكومية ام على اسعار السوق السوداء،فكما تعلمون ان اسعار هذه الاخيرة تختلف كثيرا عن الاسعار الحكومية حتى بعد تعديلها،وازاء المؤشرات التي سمعناه من الاساتذة المحاضرين نستنتج بان الزيادات في الرواتب اصبحت بلا معنى وليست ذات جدوى،كما ونعتقد بان شبكة الحماية الاجتماعية رغم ايماننا بضرورة مرافقتها لقرار رفع اسعار المشتقات النفطية وتقليص الدعم الحكومي المقدم للبطاقة التموينية .. نعتقد بانها نوع من انواع الهدر وزيادة في معدلات التضخم مرة ثانية وستخلق طبقة من العجزة دون تحقيق طفرة في النشاط الانتاجي ونقترح البدء بتفعيل قطاع البناء والتشييد لما سيسهم به في تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد العراقي.

تعقيب الاستاذ عبد الحسين الشمري/رئيس التجمع الصناعي العراقي

التضخم موضوع واسع وكبير ولايعالج بندوة واحدة بل بمؤتمرات موسعة،واود الاشارة هنا الى مقطة مهمة وهي ان من يقود المجتمع الان هو الاكاديميين والموظفين المسؤولين اما نحن رجال الاعمال فقد همش دورنا مابين الاثنين،ونعتقد بان الحكومة بحاجة الى مستشارين من القطاع الخاص لبلورة افكارنا وافكار الاكاديميين واموظفين المسؤولين بما يخدم البلد،ونحن بحاجة الى عقد مؤتمر موسع مع مجلس الوزراء لمناقشة الافكار.

تعقيب د.خليل اسماعيل/جامعة بغداد

تعقيبي يتضمن الاشارة الى ان الدعم كان سببا من اسباب تاخر قطاع الصناعة في العراق،واود ان اشير الى ان معدلات تضخم بحدود 3% في الاقتصادات النامية امر طبيعي وانا اود ان اتسال عن مدى دقة الارقام التي سمعناها عن التضخم في العراق بالاشارة الى ان هناك مناطق في العراق لايمكن قياس الرقم القياس فيها.

تعقيب الاستاذ عبد الله البندر/وزارة المالية

اعتقد باننا لايمكن ان نفسر ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي اعتمادا على نظرية او حالة لوحدها واعتقد ان عدم مرونة الجهاز الضريبي عامل مهم في بطء اليات معالجة هذه الظاهرة في ضوء ادوات السياسة المالية.

تعقيب الاستاذ نزار الوائلي/المستشار الاقتصادي لمجلس الامن الوطني

اؤيد بشدة ماجاء به الاستاذ باسم جميل انطوان بخصوص مدى فاعلية شبكة الحماية الاجتماعية واعتقد ان الاشخاص المشمولين بها سيبقون عاطلين عن العمل حتى لو اتيحت لهم الفرصة في الحصول على عمل وهي ستخلق لنا طبقة نائمة اتكالية وارى ضرورة ان يؤخذ هذا الموضوع بنظر الاعتبار.

تعقيب د.ثائر الفيلي

ارى من الضروري ان تتضمن توصيات هذه الندوة النقاط الاتية:

- ضرورة ان ترافق قرارات رفع اسعار المشتقات النفطية اصلاحات واجراءات اصلاحية مرافقة تقلل من الاثار السلبية لقرار رفع الاسعار.
- تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية بالشكل الذي يحقق الهدف المرجو منها.
- تطوير واقع الخدمات الحكومية(النقل،الكهرباء،الماء..الخ).
- انهاء احتكار الدولة لاستيراد وبيع المشتقات النفطية.
- اعادة استثمار الوفورات المتحققة من تقليل الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية.

3:الملاحق

3-1: التضخم وازمة الوقود عام 2006

اعداد: د.كمال البصري
وكيل وزارة المالية

1. المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي خلال الاشهر الماضية ارتفاعا مستمرا في نسبة التضخم حتى بلغت نسبة باعلى 70% مع احتمال استمرارية الارتفاع. كما تشير الاحصاءات الى ارتفاع نسبة الانفاق على الوقود في ميزانية الاسرة لتصبح بحدود 40% من مجموع انفاق الاسرة. وبالنظر لانتشار البطالة وان معظم الدخول تتميز بالثبات فان النتيجة التي ستترتب حتما تفشي ظاهرة التضخم هو انخفاض في القوة الشرائية او الدخل الحقيقي للافراد. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على اسباب ظاهرة التضخم وتبحث في دور السياسات الحكومية المختلفة بما فيها المالية والنقدية الضرورية لتقليل نسبة العالية ومن ثم تخفيف الاثار السلبية الناجمة عنه.

2. ظاهرة التضخم:

يمكن ان تعرف ظاهرة التضخم بانها الارتفاع المستمر والمتواصل في المعدل العام للاسعار. منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى عام 2006 بلغ متوسط نمو التضخم سنويا بحدود 50%. غير ان النسبة قلة الى 32% للفترة من 2003 – 2006 . ففي كانون الثاني 2006 بلغ التضخم 20% ثم سجل رقما مرتفعا قدره 53% في مايس 2006 على اثر استفحال ارتفاع اسعار المشتقات النفطية. واستمر الارتفاع في نسبة التضخم لتبلغ في شهر تموز و اب 70% و 76.6% على التولي.

وبالرجوع الى احصاءات الجهاز المركزي للاحصاء في ايلول 2006 عن الارقام القياسية للسلع والخدمات. نجد ان عدد السلع المشمولة باحتساب الرقم القياسي لاسعار المستهك 446 سلعة وخدمة. وان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر آب/2006 في العراق (21375) بأساس سنة 1993. أي أن المستهلك يحصل في شهر آب /2006 بمبلغ مقداره (21375) على نفس السلع والخدمات التي كان يستطيع شراؤها في سنة 1993 بمبلغ 100 دينار. وارتفع الرقم

الارقم القياسية لاسعار السلع والخدمات الاستهلاكية

المجموعات السلعية	الرقم القياسي لمجموعات السلعية بالنسبة الى سنة الاساس 1993	معدل الارتفاع عن شهر اب عام 2005	معدل الارتفاع من تموز الى اب من عام 2006
الوقود والاضاءة	273874	321.80%	57.80%
النقل والمواصلات	37701	235.80%	20.80%
الغذائية	7419	39.70%	6.10%
سلع وخدمات متنوعة	11646	37.50%	3.30%
الايجار	67806	34.70%	0.70%
الاقمشة والملابس	4217	25.70%	1.50%
الخدمات الطبية والادوية	42834	22.60%	7.00%
الاثاث	4209	14.20%	0.80%
الدخان والمشروبات	1410	12.80%	0.10%

وكما هو واضح من الجدول بان اكثر المواد ارتفاعا هي الوقود والنقل والغذاء. في حقيقة الامر ليس هناك من سبب واحد ولاتفسير واحد ولا نظرية واحدة يمكن ان تفسر لوحدها ارتفاع المعدل العام للاسعار في العراق، ولكن يمكن القول ان المعدلات المرتفعة للتضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي مؤخرا يمكن ان تعزى الى غياب الامن والاستقرار الذي انعكس على قلة عرض السلع والخدمات والى ارتفاع اسعار المشتقات النفطية.

وعلى الرغم من الدعم المقدم من قبل الدولة عام 2005 لاستيراد المشتقات النفطية والبالغ حوالي 400 مليون دولار شهريا (لمواجهة النقص الحاصل في انتاج تلك المشتقات)، الا ان السوق المحلية ظلت تعاني من نقص كبير في سد الطلب المتزايد بسب دخول عدد كبير من السيارات التي تم استيرادها من قبل القطاع الخاص، وكذلك بسبب الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وكثرة استخدام المولدات التي تعتمد في تشغيلها على تلك المشتقات فضلا عن مايعانيه قطاع التوزيع من مشاكل كبيرة ووجود الفساد الاداري والمالي. كلها كانت عوامل ساهمت في ارتفاع المعدل العام للاسعار وانعكست بشكل مباشر او غير مباشر في سلة الغذاء.

وتمشيا مع سياسة الاصلاح الاقتصادي فقد تم تقليص التخصيصات المالية في عام 2006 الى النصف لتصبح 200$ مليون دولار شهريا. هذا التقليص كان منطلقا من رغبة الحكومة في تقليل حجم الدعم تدريجيا وجعل الاسعار (على الاقل) منسجمة مع اسعار دول الجوار. كما كان المخطط له هو اصدار امر رئاسي يتلخص بانهاء احتكار الدولة لاستيراد وبيع المشتقات النفطية والسماح

بسبب ارتفاع اسعار المشتقات اصبح معدل الانفاق العائلي على المشتقات بحدود 40% من دخل الاسرة. وهذا ما ادل عليه المسح الاحصائي المحدود لمدينة بغداد الذي قام به الجهاز المركزي للاحصاء في الشهر الخامس من هذا العام .

وقد ادت ظاهرة التضخم الى إنتاج العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المحلي. فمن هذه الاثار نجد انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة). ومن جانب اخر، فإن التضخم يعمل على زيادة اسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل على انخفاض الصادرات الوطنية، وكذلك يسبب اثار سلبية على حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني وتثبيط عملية التنمية الاقتصادية.

3. مصادر ظاهرة التضخم واسبابها:

بشكل عام تنجم ظاهرة التضخم نتيجة عدم التوافق بين نمو او حجم السيولة النقدية التي يمتلكها الافراد وبين نمو او وفرت السلع والخدمات المتاحة في السوق. ومن اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع نسبة التضخم مؤخرا هي:

أ. ارتفاع اسعار المشتقات النفطية: سبب الارتفاع زيادة في كلف انتاج السلع والخدمات التي تعتمد على المشتقات النفطية بشكل مباشر او غير مباشر.

ب. شحة المشتقات النفطية: ادت الشحة الى ظهور سوق سوداء وارتفاع اسعارالمشتقات (وفي بعض الاحيان باكثر من سعر السوق الاعتيادية غير المدعومة). كما ادت شحة المشتقات الى ان اصبح حوالي نصف حاجة السوق المحلية تسدد من السوق السوداء. هناك دراسة احصائية تشير الى ان زيادة عرض المشتقات النفطية تؤدي الى انخفاض التضخم بقدار 40% (بعد شهرين من تاريخ زيادة العرض).

ج. انقطاع التيار الكهربائي: تسبب انقطاع التيار الكهربائي بعرقلة انتاج الخدمات والسلع ومن ثم تقلص حجم المعروض في السوق. كما ظهرت الحاجة الى استخدام مولدات الكهرباء التى شكل استخدامها عبأ اضافيا على طلب المشتقات النفطية.

د. ضعف الطاقة الاستيعابية للجهاز الحكومي في تنفيذ المشاريع الخدمية: وتردي انتاج الخدمات الحكومية المتمثلة بخدمات البلدية والنقل العام والكهرباء والماء والصحة ... الخ. حيث ادى التردي الى عرقلة انتاج الخدمات والسلع.

ه. تدهور الحالة الامنية: تسببت الحالة الامنية المتردية بعدم انتظام عرض السلع والخدمات في الاسواق المحلية (تقلص ساعات العمل) . من جانب اخر ساهمت المشكلة الامنية الى صعوبات في توريد الاستيرادات من المنافذ الحدودية وارتفاع تكاليف التأميين والحراسات.

و. ظاهرة ارتفاع الميل للانفاق وضعف الميل للاخاراات بسبب سياسة الحصار والحرمان التي عانى منها الافراد.

ز. ضعف الجهاز المصرفي في اغراء واستقطاب السيولة النقدية. ففي الاونة الاخيرة ومحاولة منه لكبح جماح التضخم، اقدم البنك المركزي برفع سعر الفائدة من 10% الى 12%. ان هذه الزيادة بتقدير المراقبين عاجزة عن احداث اي تأثير ايجابي، وهي غير مجزية فالتأكل الذي يحدثه التضخم لرأس المال اكبر من سعر الفائدة، وعليه فان هذه السياسة غير كافية في الحفاظ على القوة الشرائية للعملة العراقية .

ح. تحسن مستوى الاجور والمرتبات التقاعدية بعد الحرب ومن ثم تحسن القدرة الشرائية للافراد. ففي موازنة 2006 زاد حجم الاجور والمرتبات والمدفوعات المختلفة باكثر من 90% عما كانت علية في عام 2005 . لاشك ان هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في المعروض من السلع والخدمات .

ط. ضعف بنية الناتج المحلي، ادت السياسات الاقتصادية السابقة وبسب الحصار والحرب الى ضعف بنية الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول الاتي: اذ تشير الحسابات القومية الى اعتماد الاقتصاد في السنوات الاخيرة (2004 و2005) على قطاع النفط وحده حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي 63% بعد ان كانت 18%، وحصل عكس ذلك بالنسبة الى الزراعة حيث تغيرت النسبة من 14% الى 7%، والصناعة من 13% الى 2% بالمقارنة بعام 1988 :

الناتج المحلي الاجمالي : النسبة المئوية لمشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة

صناعة	التشييد	الكهرباء	النقل	تجارة	البنوك	ملكية دور	الخدمات	المجموع
12.	7.4	1.5	6.3	12.2	6.3	3.3	18.4	100
1.	0.9	0.5	7.6	6.3	1.4	0.7	10.7	100
1.	0.9	0.4	7.4	6.3	1.3	0.4	11.8	100

يوضح الجدول اعلاه بان النسب المتدنية لمساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قد ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التضخم مقابل وجود كتلة نقدية كبيرة ومتزايدة.

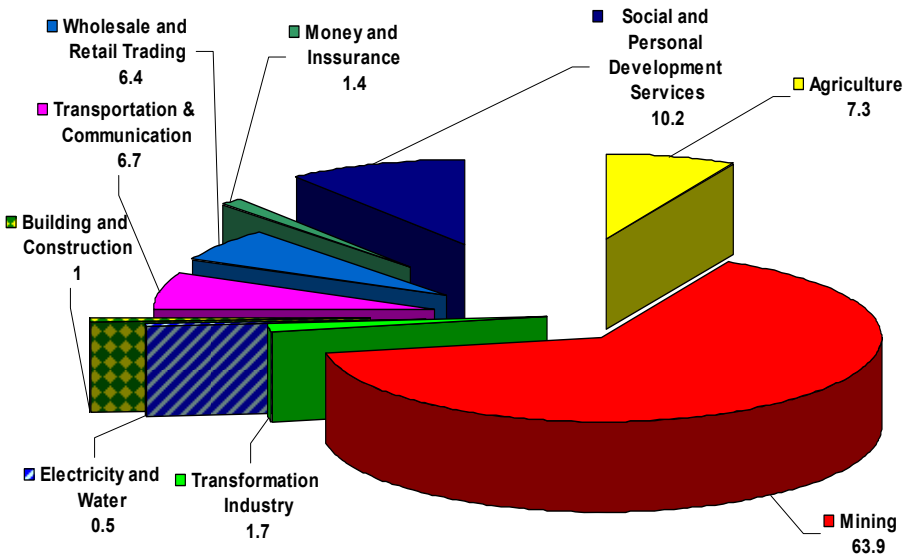

التوزيع النسبي لمكونات الناتج المحلي القومي لعام 2005

وعند تفحص وضع الطبقة العاملة نجد نسبة البطالة هي 27 - 30 %، وان النسبة الغالبة من اليد العاملة في قطاع الخدمات ذات التأثير الهامشي في مجمل الناتج المحلي الاجمالي، وان نسبة تقدر 2% من اليد العاملة في قطاع النفط ذات التأثير الكبير في الناتج المحلي الاجمالي. من هذا نستنتج ان 2% من القوة العمل تسهم 64% من الناتج المحلي الاجمالي، في حين 98% من قوة العمل تساهم 37% من الناتج المحلي (القطاعات التي لا تشمل الصناعة النفطية). لا شك ان هناك خللا في هيكل الاقتصاد العراقي. ففي القطاع الصناعي العام يعمل 580 الف من اليد العاملة، ولكن بسب ضعف الانتاجية تقوم الدولة بدعمه بمقدار 840 مليون دولارا. كما يقدر الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر في موازنة الدولة الى 80 % من الناتج المحلي الاجمالي.

التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية

وعليه فهناك خلل واضح بين قطاعات الانتاج وقطاعات الخدمات. مما يسبب وجود قوة شرائية تعتمد على السوق الخارجية في اشباع حاجاتها. ومن ثم تعريض الاقتصاد لاستيراد تضخم من مصدر خارجي، وجعل ميزان المدفوعات سالبا يضعف قوة العملة العراقية. واذا ما اخذنا بنظر

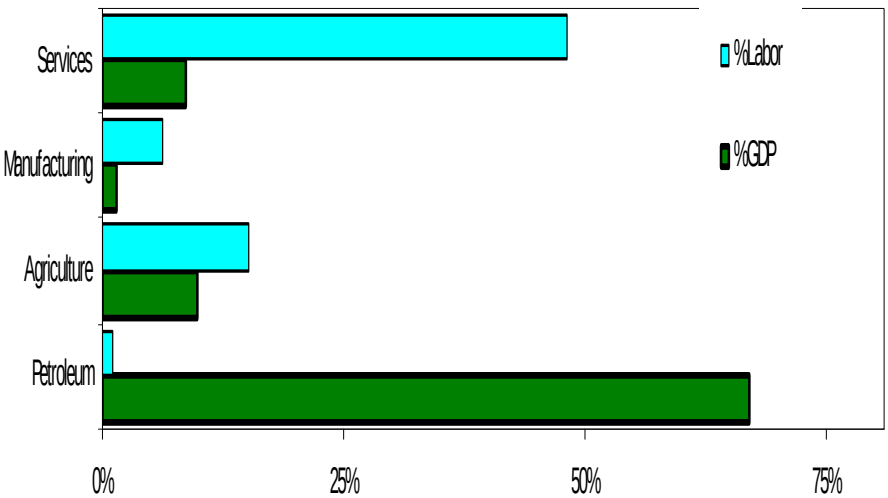

الاعتبار مقدار الدعم الحكومي للاجور في القطاعات الانتاجية تكون الصورة اكثر سواءا . وينجم من كل ماتقدم انخفاض انتاجية كلفة العمل التي تتناسب عكسيا مع معدل الاسعار.

4. معالجة ظاهرة التضخم:

سوف نحاول مراجعة الادوات الاقتصادية المالية والنقدية المتاحة في ارجاع التوازن المنشود بين المتداول من السلع والخدمات وبين السيولة النقدية المتوفرة للافراد. لاشك ان القضية الامنية واتفاع

اولا: العمل على استقرارالامن لتحقيق الاطمئنان في السوق المحلية وسهولة تدفق السلع من المنافذ الحدودية.

ثانيا: معالجة شحة المشتقات من خلال انهاء احتكار الدولة الاستيراد وبيع المشتقات النفطية، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد وبذلك يمكن السيطرة على ارتفاع الاسعار فوق سعر السوق. ومن الضروري ان تقوم الدولة على وجه الاستعجال بتنفيذ القانون الذي يهدف الى رفع احتكار وزارة النفط لاستيراد وتوزيع المشتقات النفطية، والعمل على ايجاد تشريع دائم لهذا الغرض. ونامل ان يسمح القانون بالمنافسة في بيع المشتقات النفطية من خلال التاكد من وجود عدد كاف من المستوردين المستقلين بعضهم عن بعض الاخر. اذ سبق وان قامت الحكومة بتقديم مسودة قانون للجمعية الوطنية السابقة اواخر عام 2005 الاانه لم تتم المصادقة عليه. من الجدير بالذكر ان مقدار الخفض (المخطط) في دعم اسعار المشتقات النفطية في موازنة العام الحالي كان بحدود (25%)، ولكن بسب الديون المتراكمة والمتأتية من استيراد المشتقات في عام 2005 ودفعها من تخصيصات العام الحالي، فان النقص في الدعم الحقيقي هو اكثر.

ثالثا: تحسين طريقة توزيع المشتقات والتقليل من الاثار السلبية للسوق السوداء من خلال اعتماد توزيع الكابونات.

رابعا: رفع سعر الفائدة بشكل عام له دور في امتصاص السيولة النقدية وهو اجراء معمول به في كثير من البلدان المستقرة. الا اننا لا نعتقد ان يكون له تاثير ملموس، بسب عدم وجود ميل للادخار وغياب فرص الاستثمار التي يمكن تغذيها الادخارات. فلا المصارف تجد الحافز الاقتصادي لرفع سعر الفائدة، ولا الافراد لديهم الميل للادخار بسب النزعة الاستهلاكية (اذ ادت سياسة الحرمان في السابقة في تضيل الانفاق على الادخار). اما بالنسبة الى الاغنياء فبسبب عدم الثقة بالاقتصاد العراقي تجدنهم يفضلون تحويل رأسمال الى الخارج. وعليه فمن الصعب تصور ان يكون لمعدل سعر الفائدة دور ما دا م الفرق بينه وبين معدل التضخم كبير.

خامسا: رفع سعر الصرف ولاشك ان رفع قيمة العملة العراقي مقابل الدولار سيجعل قيمة الاستيرادات اقل، وقيمة الصادرات اعلى. وحيث ان الصادرات لا تكاد تذكر، فسوف ينتفع الاقتصاد من سياسة رفع صرف الدينار العراقي. وعليه اعتقد ان لهذا الاجرأ اثار ايجابية اذا ما استخدم مع الاجراءات الاخرى.

سادسا: السياسة المالية وتتجلى بضبط الانفاق العام واستخدام السياسة الضريبة في تقليص السيولة النقدية. في الحقيقة من الصعب الحديث عن ضبط الانفاق في وقت تسعى الحكومة على تشجيع الانفاق الاستثماري المتعثر (في المشاريع الوزارية وفي مشاريع مجالس المحافظات).المتفحص لبنود الموازنة يجد من الصعب تقليل الانفاق على اي جزء من مفرداتها.وكذلك الحال في بالنسبة للضريبة فهناك تلكأ في دفع وفرض الضرائب ابتداءا. واذ ما اخذنا معدل البطالة والذي يتجاوز 25% نجد ان هناك ضرورة للانفاق الحكومي لحماية الانسان من تبعات الفقر والحرمان.

سابعا: بيع السندات الحكومية بقصد امتصاص السيولة النقدية، ولا يتوقع لهذا الاجراء من تأثير محسوس بل لاشك ان يكون دوره مكمل للمعالجات السابقة والتي تهدف جميعا خلق التوازن بين تدفق السلع والخدمات وبين تدفقات الكتلة النقدية.

لاشك ان سياسة تصحيح اسعار المشتقات النفطية سياسة صائبة مطلوب تفعيها، الا ان هناك ضرورة لربط جدولة اصلاح اسعار المشتقات النفطية بجملة من الاجراءات الحكومية المتمثلة:

1. تحسين الخدمات العامة وبالاخص قطاع النقل العام .
2. التوسع في شبكة الحماية الاجتماعية عموديا وافقيا.
3. معالجة المشكلة الامنية وتقليل اثارها الاقتصادية.
4. ربط سياسة الانفاق والدعم بانتاج السلع والخدمات.
5. احكام السيطرة على توزيع المشتقات النفطية (استخدام نظام الكابونات).

3-2: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

د.فلاح خلف الربيعي
كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار/ليبيا

تقتضي الموضوعية في التحليل الاقتصادي النظر الى ظاهرة التضخم في العراق كظاهرة مركبة،بمعنى أنها لم تتشكل بتأثير عامل واحد فقط كالزيادة في أسعار المشتقات النفطية ،كما أنها ليست نابعة عن الزيادات الكبيرة في كمية النقود التي حدثت في ظل النظام السابق فحسب،بل أنها ظاهرة ترتبط بمجموعة عوامل نقدية و حقيقية في مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتأصلة في قطاع الإنتاجي الحقيقي وبخاصة الاختلال في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ،وقد تفاقمت بتأثير الزيادات الكبيرة التي حدثت في السيولة النقدية خلال الفترة **(1970-2003).** وبهدف تسليط الضوء على أسباب تلك الظاهرة في العراق،سنتناول بالدراسة مفهوم التضخم،وأثاره الاقتصادية،واهم العوامل التي ساهمت في استفحاله في الاقتصاد العراقي.

أولا/مفهوم التضخم:
يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار ،ولا يعنى ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار إذ أن بعضها قد ينخفض وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعدياً، وارتفاع المستوى العام للأسعار يجب أن يكون مستمراً وان يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط من تعريف التضخم ، والسبب في ذلك يتعلق بعملية صنع السياسات،فإذا زاد السعر لمرة واحدة فقط فلا ضرورة هنالك لصنع السياسة،فبعد فترة من التكييف ستتوقف الأسعار عن الزيادة وتصبح السياسات التي وضعت لوقفها غير مطلوبة،أما في ظروف التضخم فالأسعار تتزايد بشكل غير محدد،وستكون هناك ضرورة لصنع السياسة.

ثانيا/خصائص التضخم :
بناء على التعريف السابق يمكن أن نحدد أهم خصائص التضخم،وهي أن التضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر و بالاتجاه التصاعدي في المستوى العام للأسعار،سواء كان هذا التصاعد ناتج عن زيادة التيار النقدي أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي

ثالثا / آثار التضخم :
من ابرز الآثار المترتبة على حدوث التضخم هي :-

1. فقدان النقود لوظائفها وبخاصة وظيفتها كمقياس للقيمة ومخزن للقيمة.
2. إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع لصالح أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال، فتزيد دخولهم مع تزايد مع معدلات التضخم، وهم المستفيدون من التضخم.في حين تتدهور الدخول الحقيقة لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة كموظفي القطاع العام وهم المتضررون من التضخم.
3. إعادة توزيع الثروة القومية بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية:- فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل في المصارف؛ غالبا ما يتعرضون لخسائر كبيرة؛ عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار. أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية أو حقيقية كالأراضي والمعادن النفيسة؛ فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.
4. التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتًا في قيمتها:- وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية.
5. سرعان ما يؤدي التضخم الى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة:-
   أ. تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج ، وما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.
   ب. زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية.

و تختلف آثار التضخم أو نتائجه باختلاف ما إذا كان التضخم متوقعاً او غير متوقع . في ظل التضخم غير المتوقع تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي فيكسب بعض الإفراد ويخسر آخرون فإذا زادت الرواتب و الأجور ومخصصات الضمان الاجتماعي بسرعة اقل من الأسعار فان الدخل الحقيقي سينخفض و في هذه الحالة سيعاد توزيع الثروة لصالح أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة اكبر(أصحاب الدخول المتغيرة) مقارنة بأولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة اقل (أصحاب الدخول الثابتة)،و مع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة بين الدائنين الى المدينين ،أما في حالة التضخم المتوقع تكون إعادة توزيع الثروة عند حدها الأدنى.

ثالثا/قصة التضخم في العراق:

لم يعرف العراق قبل عقد السبعينات من العقد المنصرم أي نوع من أنواع التضخم،وقد عرفه بكل أنواعه بدءا من الزاحف وأنتهاءا بالجامح،عندما أبتلي خلال الفترة (1970- 2003) بحكومة تفتقر الى الرؤية والإرادة لتحقيق التنمية الاقتصادية،ظلت تدير الاقتصاد بدون سياسات اقتصادية واضحة،وكان ذلك هو السبب في تضييعها للفرصة التي وفرتها موارد الريع النفطي التي تحققت في

أما السياسة النقدية لتلك الحكومة،فلم تلتزم بوضع الآليات المناسبة لإدارة السيولة النقدية ، التي يستلزمها تحقيق الاستقرار السعري وفي مقدمتها تحقيق المساواة بين المعدل السنوي لنمو عرض النقود و المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي،والكفيلة بتحقيق حالة التوازن العام في كل من سوق النقد و سوق السلع والخدمات،و تحقيق معدلات النمو المرغوبة للناتج المحلي الإجمالي بأدنى معدلات من للتضخم السنوي.

بدلا من هذا التوجه نجد أن تلك الحكومة قد اندفعت نحو تحقيق زيادة مستمرة في عرض النقود ،لمواجهة الزيادات المستمرة في معدلات إنفاقها على الحروب و ألأنشطة الأمنية والعسكرية دون أن يقابل ذلك أي اهتمام جدي بإصلاح الاختلال في الهيكل الإنتاجي و تحقيق زيادة ملموسة في الناتج السلعي غير النفطي ، وكانت نتيجة تلك السياسة هي الزيادة المستمرة في معدلات التضخم.فإذا قارنا بين معدل نمو كمية النقود المتداولة و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1974 نجد أن كمية النقود قد نمت بمعدل سنوي قدره(20%) في حين نما الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1975 بمعدل نمو سنوي قدره(12%)،و دفع هذا الأمر معدل النمو السنوي للتضخم الى الارتفاع الى (8%) وخلال المدة 1975-1980 نما الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1975 بمعدل نمو سنوي قدره (9%) في حين نمت كمية النقود بمعدل سنوي قدره(29%) فأرتفع معدل النمو السنوي للتضخم الى الارتفاع الى (20%)وخلال المدة 1985-1980 سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل سالب للنمو بلغ (8-%) في حين نمت كمية النقود بمعدل سنوي قدره(20%) وهذا الأمر قاد معدل التضخم الى الارتفاع بمعدل سنوي قدره(28%) واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في كمية النقود ومعدلات التضخم مقابل الاتجاه التنازلي في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات اللاحقة ، وقد بلغ التفاقم أشده خلال فترة الحصار الاقتصادي،فقد تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1996) ليصل الى (28-%) في مقابل ذلك ارتفعت كمية النقود بمعدل سنوي قدره(193%) فأندفع معدل التضخم ليصل الى (221%).و من تلك الأرقام نلاحظ أن الزيادات في معدلات التضخم قد تفاقمت بشكل خاص بعد دخول الحرب مع إيران في العام 1980 و كنتيجة طبيعية للزيادات الكبيرة في معدلات الإنفاق العسكري. كما تبين تلك الأرقام أن اختلالا خطيرا قد تولد نتيجة الفجوة التي الأخذة في الاتساع بين كمية النقود وحجم الناتج المحلي الحقيقي،ويعود هذا الاختلال الى وجود قوة شرائية في السوق لا يقابلها انتاج محلي من السلع والخدمات، وهي تمثل فائض الطلب يدفع الأسعار نحو الارتفاع. فقوى الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي كانت تزداد سنوياً في المتوسط بأكثر من (50%) عن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي أنتجها جهاز الإنتاج المحلي بالإضافة إلى ما تم استيراده

جدول رقم (1)
معدل النمو في كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في العراق للفترة (1970-2002)

الفترة الزمنية	معدل النمو في كمية النقود	معدل النمو في الناتج المحلي	معدل التضخم
1974-1970	20	21	8
1980-1975	29	9	20
1985-1980	20	-8	28
1989-1985	42	-2	44
1996-1990	193	-28	212

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء :- المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

أما النتيجة الاقتصادية الرئيسة التي تمخضت عن كل ذلك فهي دخول الاقتصاد العراقي في حالة من الركود التضخمي الطويل الأجل،عمقت من حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي الحقيقي من جانب و الأنشطة التي تمثل روافد الطلب المحلي وهي الأنشطة الخدمية بشكل عام وبخاصة أنشطة الأمن والمخابرات والدفاع التي كانت تمول خلال عقدي السبعينات والثمانينات من العقد المنصرم بموارد الريع النفطي،أما خلال عقد التسعينات،وبسبب ظروف الحصار فتم تمويلها من خلال سياسة طبع النقود.وقد تزامنت تلك الفوضى الاقتصادية،وحالة الإهمال شبه الكامل لعملية التنمية وعملية الإصلاح الاقتصادي مع مشاكل كارثيه أخرى واجهت العراق خلال تلك الحقبة السوداء من تاريخه،في مقدمتها الحروب الثلاث المدمرة،الأولى ضد إيران خلال الفترة (1980-1988) والثانية مع الكويت خلال الفترة (1990-1991)والثالثة انتهت باحتلال العراق خلال الفترة (2003- لحد الآن)وما رافق تلك الكوارث من مطالبات أبرزها :-

1. المديونية الخارجية الضخمة التي قدرت بأكثر من 120 مليار دولار،فضلا عن نشوء مطالبات بتعويضات جائرة وفرض نسبة تعويضات هائلة تستقطع من الإيرادات النفطية.
2. انتشار ظاهرة التضخم الجامح و انهيار القوة الشرائية للدينار العراقي.
3. مشاكل كارثية أخرى،كانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي،تدمير البيئة،استنزاف الموارد الطبيعية،تدمير نظم التعليم،والصحة،والغذاء،تمزق النسيج الاجتماعي و بروز الاحتقان الطائفي،انتشار الجريمة.

رابعا /دور الحكومات الانتقالية في التضخم:

واجهت الحكومات الانتقالية المتعاقبة(بعد اتفاقية نقل السيادة في 2004/6/30) إخفاقات في مجالات عديدة ساهمت في استفحال ظاهرة التضخم ومن أبرزها :-

1. التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشأت الخدمية والإنتاجية وبخاصة المنشأت النفطية و قطاعات الكهرباء والمياه .
2. الإخفاق في عملية إعادة أعمار البنية الإنتاجية و مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة المخربة،وبخاصة في مجال صناعة تصفية النفط و الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
3. ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري بين موظفي الدولة الكبار.
4. تطبيق سياسة التحرير الجزئي للأسعار تنفيذا لتوصيات نادي باريس والدول المانحة وصندوق النقد الدولي أدى الى ارتفاع حاد قسم كبير من السلع الأساسية المدعومة وفي مقدمتها المشتقات النفطية و السلع التموينية،و انتقال التضخم الى السلع الأخرى البديلة والمكملة لتلك السلع و الى القطاعات الأخرى.
5. الإدارة المرتبكة و الفساد الإداري وبخاصة في حالة إدارة نظام البطاقة التموينية أو توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية،قد ولدت أسواقا سوداء فاقت طاقة الاقتصاد والمواطن على التحمل.فأسعار الوقود والمحروقات باتت تستهلك ما بين30 – 60%من الدخل الشهري القابل للصرف للمواطن العراقي.
6. توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد قد رفع الرقم القياسي لأسعار تلك السلع في السوق المحلية الى مستوياتها الدولية.
7. التحول الذي طرأ على هيكل الطلب خلال عام 2003 وما بعدها نتيجة للتحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية من ناحية ورفع الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة من ناحية ثانية ،وتمثل هذا التحول بانخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على المواد الغذائية لصالح السلع الصناعية والوقود والأثاث والمواد المنزلية و الفقرات الأخرى المكونة لهيكل الإنفاق الأسري،و بروز إقبال غير مسبوق على شراء السيارات والسلع المستوردة الأخرى التي تميزت برخص ثمنها خلال العام 2003 ، بسبب رفع الضرائب والرسوم على الاستيراد كما ارتفعت نسبة الإنفاق على السكن والوقود و الاتصالات بسبب انفتاح الأسر على استخدام شبكة الاتصالات و الانترنيت وشراء الهواتف النقالة. كما ارتفعت بشكل بسيط نسبة الإنفاق على الصحة والخدمات الصحية. والشكل الأتي يوضح طبيعة التغيرات في هيكل الإنفاق الأسري على مجاميع السلع والخدمات خلال العام 2003.

شكل رقم (1) يبين متوسط انفاق الأسرة الشهري على مجاميع السلع والخدمات حسب فئات انفاق الأسرة
(حضر ، ريف ، حضر و ريف)

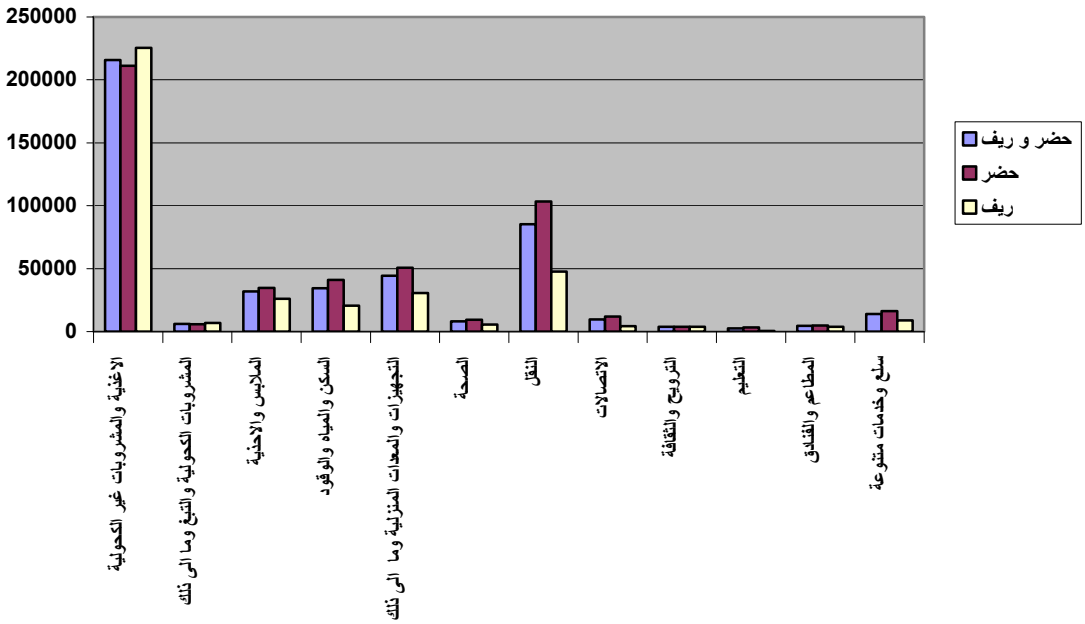

.

سابعا/ما المطلوب من الحكومة لمواجهة التضخم:

بناءا على ما تقدم نجد أن في مقدمة المهام التي تواجه حكومة المالكي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ومواجهة التضخم ما يأتي :-

1. الشروع بمواجهة الاختلال في الهيكل الإنتاجي من خلال وضع أعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة و بما يكفل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات البطالة والتضخم.
2. وضع جدول الزمني لبناء المصافي ومعالجة أزمة المحروقات.
3. تحديد للسياسات التي ستتبناها الدولة من اجل تخفيض أعباء الديون الخارجية والتعويضات.
4. محاربة الفساد الإداري والاقتصادي ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي .
5. وضع السيناريوهات التي تحدد إمكانيات النجاح المصالحة الوطنية و تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي الداخلي .
6. أن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي و مواجهة التضخم ينبغي أن يترافق مع :-
   أ. تقوية شبكات الضمان الاجتماعي للعراقيين.
   ب. الارتقاء بالخدمات الاجتماعية، كالخدمات الصحية و التعليمية الأساسية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجاناً، واعتبار التمتع بها حقاً شاملاً من حقوق المواطنة.

ج. معالجة أزمة السكن عبر الجمع بين مشاريع إسكانية تمولها الدولة للفئات الضعيفة الدخل وتيسير الإقراض العقاري للفئات المتوسطة الدخل.

3-3: التضخم الاقتصادي في العراق .. اسباباً واثاراً ومعالجات

اعداد: د.ابراهيم موسى الورد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

العراق بلد الموارد والخيرات ، ارض السواد ، بلاد الرافدين ذلك التاريخ الممتد في اعماق الزمن رخاءً وتطوراً واستمراراً . واجه اقتصاده ولايزال عدداً من المشكلات الاقتصادية لعل ابرزها بل واعمها ، التضخم الاقتصادي الذي شكل موجات متتالية منذ ثلاثة عقود ، تزايدت وتائر نموها في عقد التسعينات من القرن الماضي ولازالت الى الان تشكل تحدياً كبيراً على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي وعلى مستوى السياسات الجزئية:عجز مستمر في الموازنة العامة، توزيع الايرادات العامة على بنود الانفاق بشكل لا يخدم عملية التنمية الاقتصادية بحيث ان بنود الانفاق الجاري تستحوذ على مجمل ايرادات الموازنة ،انخفاض في قيمة العملة العراقية وتدهور سعر صرفها.

ولعل من ابرز اثار التضخم هو ذلك التوزيع غير العادل للثروة حيث تجاوزت نسبة فائض العمليات عام 1998 اكثر من (90%) من الدخل القومي في حين حققت نسبة تعويضات المشتغلين اقل من (10%) من ذلك الدخل ، فاذا اضيف الى ذلك التشوه الكبير في هيكل الاسعار ومن ثم تعطل مؤشر الجدوى الاقتصادية (بمعنى ان الاسعار لاتعكس الكلفة الحقيقية) ، لادركنا كيف انعكس كل ذلك على المستوى المعاشي للمواطن فتدهور الدخل الحقيقي له حتى ان نسبة من هم عند خط الفقر المطلق اصبحوا يشكلون الان اكثر من (40%) من سكان العراق.

ان الظاهرة التضخمية الراهنة جاءت تحت تاثير متزايد في تقلب اوضاع القطاع الحقيقي في الاقتصاد الكلي بدءاً من عام 1980 وحتى الان وعدم قدرة هذا القطاع بكل مكوناته للاستجابة الى ضغوط الطلب الكلي بما في ذلك المؤشرات العالية التي بلغتها مستويات الانفاق الجاري في الموازنة العامة للدولة كما اشرنا سابقاً.

التضخم هو (ارتفاع معدل الأسعار ، أي انخفاض قيمة الوحدة النقدية) أو هو (الارتفاع المستمر في الأسعار وليس مجرد أسعار مرتفعة) وقد اشار كينز بأن (التضخم الصحيح هو الوضع الذي لا تؤدي فيه أية زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج). وقد تنوعت مصادر التضخم بحسب النظريات التي فسرته حيث ان التفسير النقدي للتضخم يرجع كل حالات (عدم الاستقرار) وارتفاع الأسعار إلى زيادة في كمية النقود ، أي إن التضخم هو ظاهرة نقودية صافية تتأصل وتستديم بواسطة السياسات النقدية والمالية المتوسعة (التمويل بالعجز والتوسع الائتماني والتوسع في عمليات اعادة الخصم من قبل المصارف المركزية).

وهكذا ،من وجهة النظر هذه فأن السيطرة على التضخم تتطلب شرطاً ضرورياً وكافياً هو السيطرة على عرض النقود ، كأن ينمو عرض النقود بمعدل يتسق مع نمو الطلب على النقود وعند أسعار مستقرة . إن معدل التضخم سوف ينخفض وتزال التشوهات في الاقتصاد من خلال تقليص الطلب الإضافي باستخدام السياسات المالية والنقدية وكذلك السيطرة على الأجور والحد من معدلات الصرف ذات القيم العالية (Over Valued) وهكذا فأن النموذج النقودي يتأسس على دالة طلب مستقرة على الأرصدة النقدية الحقيقية . ومثل هذه الأرصدة تكون مطلوبة لأغراض المعاملات ولأغراض الاحتياطات ومستوى هذه الأرصدة يفترض إن يكون داله في مستوى الدخل الحقيقي وكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود . إن عرض النقود يعد متغيراً خارجياً يمكن إن يسيطر عليه من قبل الحكومات (السلطات النقدية) وفي هذا النموذج يكون التضخم هو نتيجة التوسع في عرض النقود بسرعة أكبر من الطلب على النقود . وهكذا فأن أصحاب هذا الرأي يرون إن النمو المستقر والمستدام يمكن إن يتحقق فقط في بيئة من استقرارية النقود .

اما التفسير الهيكلي فيرى ان الاقتصاد النامي يتصف بعدة صفات مثل عدم مرونة حركة عناصر الإنتاج وعدم التوازن بين الطلب والعرض في مختلف القطاعات الاقتصادية ،كما إن نواقص السوق والقيود التكنولوجية تحد من حركة الموارد استجابة إلى إشارات السوق . لذلك ينبغي دراسة التضخم وتحليله على ضوء التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي قيد الدراسة . وهكذا ينظر إلى التضخم بوصفه نتيجة لوجود عدد من الاختناقات المحددة أو القيود المحددة في الاقتصاد الوطني وهو يكون حتمياً في ظروف أي اقتصاد يحاول إن ينمو بسرعة في ظل وجود اختناقات أو قيود .

إن التغيرات الجوهرية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن إن تحصل من خلال آلية لسوق تعمل ضمن هياكل سوق ناقصة تتصف بمحدودية حركة الموارد وبحالات عدم توازن وحالات عجز مختلفة ولذلك فأن التحليل الهيكلي كان يهتم بتشخيص وتحليل تلك الاختناقات الجوهرية بشكل عام واهمها ما يتعلق بثلاثة قيود هي:

أ. عدم مرونة عرض المواد الغذائية .

ب.قيد العملة الأجنبية.

ج.قيد الميزانية .

فبالنسبة للقطاع الزراعي هناك اعتقاد من قبل المدرسة الهيكلية بان التحضر وارتفاع الدخول قاد إلى زيادة سريعة في الطلب على المواد الغذائية التي لا يمكن للقطاع الزراعي توفيرها إذ إن استجابة العرض كانت ضعيفة جداً بسبب القيود الهيكلية ضمن القطاع نفسه وهكذا فأن العرض غير المرن يؤلف أو يشكل عنصراً تضخمياً هيكلياً . اما القيد الثاني قيد العملة الأجنبية فهو ناشئ بسبب أن معدل نمو إيرادات العملة الأجنبية لم يكن كافياً لمواجهة الارتفاع السريع في

اما القيد الثالث وهو النقص في الموارد المالية الداخلية (عجز الموازنه) فان مجهودات التنمية قد زادت من المدى الضروري لتدخل الدوله في الاقتصاد وبخاصة في تجهيز الهياكل الارتكازية سواء الاجتماعية منها أو المادية ولكن الإيراد الحكومي كان نادراً ما يتوسع بما فيه الكفاية وبسرعة ليقابل النمو في الإنفاق وأهم الأسباب في ذلك جوانب متعدده من هياكل الضريبة ونظم ضريبية وتوسعات ضريبية تعاني من التخلف كونها هياكل ونظم و مؤسسات غير كفوءة في تحصيل النسب المعقولة من الإيرادات الضريبية للدولة . ولذلك فأن عدم كفاية الإيراد كان يعالج في الغالب من خلال عملية التمويل بالعجز والذي يترتب عليه أثار تضخمية كبيرة .

وخلاصة ماسبق وتجاوزاً للعديد من النظريات والتفسيرات الأخرى وخاصة نماذج التوقعات الرشيده وما طرحته المدارس الاقتصادية الحديثة الأخرى مثل مدرسة اقتصاديات جانب العرض وغيرها فأني أرى إن التضخم ظاهرة اقتصادية وعلى الرغم من ذلك فأن هناك وعياً أكبر الآن حول إن دراسة أسباب التضخم وما يترتب على وجوده لا يمكن إن يقتصر على التحليل الاقتصادي فحسب بل يجب إن يتم عبر دراسة وتحليل الهياكل السياسية والاجتماعية للمجتمع وكما يقول البرت هيرشمان (لقد اصبح واضحاً إن جذور التضخم تقع في الهيكل الاجتماعي والهيكل السياسي عموماً وفي الصراع السياسي والاجتماعي والصراع في الإدارة ..)وسيكون من الصعوبة إيجاد اقتصادي سوف لا يتفق على إن القوى الاجتماعية والسياسية تلعب الدور الحاسم في خلق أو تسبب التضخم وكذلك في النجاح والفشل في سياسات مكافحة التضخم أو محاربة التضخم.

إن أيا" من التفسيرات النقودية أو الهيكلية غير كافية بحد ذاتها ونحن بحاجة إلى الاعتماد على كلتيهما في توضيح ظاهرة التضخم . إن وجود الحكومة ذات القوة الكافية على كبح بعض العناصر المولدة للتضخم هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتخفيف التضخم ولذلك يمكن القول إن أثار السياسة المالية في الاقتصاد القومي تعتمد على السياسة النقدية المنفذة من قبل الحكومة وقد أجمعت سياسات الاقتصاد الكلي ذات المدخل النقدي وذات المدخل الكنزي على إن التضخم في المدى الطويل هو ظاهرة نقدية ذلك إن معدل نمو النقود يؤثر في الإنتاج في المدى القصير فقط إذا كان الاقتصاد القومي يعاني من حالة ركود وطاقات عاطلة ويكون تأثيره كبيراً في الأسعار حينما يكون الاقتصاد القومي متواجداً عند مستوى الاستخدام الكامل .

وهكذا يرى بعض الاقتصادين ونتيجة دراسة وتحليل العلاقة بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي إن تثبيت أو استقرار معدل التضخم ربما يكون الهدف الأكثر ملائمة للسياسة الاقتصادية في البلدان النامية ،من تقليل أو تصغير معدل التضخم .

لقد أوضحت الدراسات الاقتصادية إن معدلات التضخم قبل عام 1980 كانت معتدلة حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بنسبة (5%) للمدة 1960-1968 وبلغت الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار (6,5%)اما الرقم القياسي لاسعار الجملة فقد ارتفع بنسبة (4,3%) فقط.

ونتيجة لارتفاع وتائر التنمية الاقتصادية في العراق وتاميم النفط وتصحيح أسعاره فقد شهدت المدة بعد عام 1968 زيادة في عرض النقد من (32,5) مليون دينار عام 1972 الى (139,8) مليون دينار عام 1974 وبعد عام 1975 كان لزيادة التدفقات النقدية تأثيرها الواضح في مسيرة

وهنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة إن الأرقام الرسمية المنشورة قد تخفي حقيقة إن المواطن العراقي يتعامل مع السوق المحلية وما تفرضه من أسعار فعلية قد تتباين مع الأسعار الرسمية .

إن المستهلك العراقي كان يتعامل بسعر السوق الفعلي والذي يطلق عليه (سعر السوق السوداء أو الموازية) إن الأسعار الموازية هي التي ينبغي إن تمثل المتغير الحقيقي بالتحليل الاقتصادي . ذلك إن الأسعار الرسمية للمواد الاستهلاكية مثلاً لا تعكس الموازنة بين العرض والطلب في السوق العراقية لأنها مجرد أرقام إعلامية لا غير ،عليه فأن معدلات التضخم بالاقتصاد العراقي كانت أضعاف المعدلات الرسمية نظراً لارتفاع الأسعار ، يستثنى من ذلك أسعار السلع المدعومة وهي الحبوب والسكر التي حافظت على ثبات أسعارها .

وهكذا ارتفع عرض النقد من (625,6) مليون دينار عام 1975 إلى حوالي (2650,2)مليون دينار عام 1980 أي بنسبة(324%) وبمتوسط نمو سنوي بلغ (29%) ونستنتج من تحليل مكونات عرض النقد ومصادره إن حالة العراق قبل الحصار تشير إلى إن عملية تصدير النفط الخام أصبحت مساوية لطبع نقود ورقية جديدة حيث كانت هناك صورة من الارتباط التلقائي بين عمليات الإنفاق الجاري والاستثماري وخلق النقود الوطنية ذات الأصل النفطي مما ترتب عليه اثر توسعي في المعروض النقدي بشكل عام والعملة في التداول بشكل خاص .

استمر عرض النقود بالارتفاع من(3645,5) مليون دينار عام 1981 إلى(8316,7) مليون دينار عام 1987 بمتوسط نمو سنوي بلغ(18.7%) ومن تحليل مكونات عرض النقد خلال هذه المدة يتضح إن الزيادة الكلية في عرض النقد تعود إلى الزيادة في الائتمان المحلي التي تحققت بفعل زيادة الإصدار النقدي الذي بلغ مثلاً (3481,1) مليون دينار عام 1981 وذلك لتمويل العجز الكبير في الميزانية العامة للدولة وهو فعل تضخمي بطبيعته فضلاً عن الاقتراض الخارجي أو اقتراض الحكومة من مصادر غير حقيقية اي من البنك المركزي .

وإذا قارنا معدل النمو في كمية النقود المتداولة التي تعكس قوى الطلب الكلي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو المصدر الرئيس لقوى العرض الحقيقي للسلع والخدمات فسوف يتبين لنا فوراً الاختلال الحاد بينهما .فقد نمت بمعدل سنوي قدره(29%) خلال المدة 75-1980 ونما الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1975 بمعدل نمو سنوي قدره(8,8%) وخلال المده 1980-1988 بمعدل(18.7%) في حين نما الناتج بمعدل(5,5%) ومن ثم يكون معدل الضغط التضخمي كآلاتي .

29%-8,8%=20,2%خلال المدة 1975-1980

18,7 – 5,5 = 13,2% خلال المدة 1980-1988

يتضح من ذلك تولد اختلال خطير في العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج المحلي الحقيقي ، إن هذا الاختلال يمثل قوة شرائية في السوق لم يستطع سيل السلع المحلي والخدمات المتوفرة للشراء من مقابلتها وهو يمثل فائض الطلب الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع . لقد بلغ فائض الطلب الصافي حوالي(10814.3) مليون دينار خلال المدة 1975-1980 وارتفع إلى حوالي

اما بعد عام 1990 ونتيجة للحصار الاقتصادي وما أحاط به من ظروف معروفة فيتبين من الجدول (1) ان نسب فائض الطلب الى المعروض السلعي قد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (115,6%) .

جدول (1)
نسب فائض الطلب الى المعروض السلعي للمدة 1988-1992

السنة	المعروض السلعي	إجمال الطلب	فائض الطلب المحلي	نسبة فائض الطلب إلى الم
1988	16635,4	20639.7	4004.3	%24.1
1989	14483,6	21210.5	6726.9	%46.4
1990	12706.1	23145.6	10439.5	%82.2
1991	3953,6	21169.7	17216,1	%435.4
1992	4766.7	58231.1	53464,4	%1121.6

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي /دائرة الحسابات القومية

لقد افرز الحصار الاقتصادي مجموعة من الظواهر والحالات الاقتصادية السلبية والتي وجدت تعبيرها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنها المستوى العام للأسعار ، مما انعكس في ضغوط تضخمية متسارعة شهدتها جميع أسعار السلع والخدمات .

وبهدف الوقوف على تطور حركة الأسعار ومعدلات التضخم التي اتسم بها الاقتصاد العراقي خلال المدة 1989-2002 اعتمدت البيانات الخاصة بالأرقام القياسية لاسعار المستهلك (100=1988) والتي تؤكد ارتفاع الأسعار بشكل جامح . كما يتبين من الجدول التالي :

جدول (2)
الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدلات نموه للمدة 1989-2002
100=1988

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
1989	106.3	1996	59020.8
1991	161.2	1997	72610
1990	461.9	1998	83335
1992	848.8	1999	92816
1993	2611.1	2000	98486
1994	15461.6	2001	114613
1995	69792.1	2002	136762

معدل النموالسنوي المركب للمدة 1989-1995	%152.6
معدل النموالسنوي المركب للمدة 1995-1998	%4.5
معدل النموالسنوي المركب للمدة 1998-2002	%10.4
معدل النموالسنوي المركب للمدة 1995-2002	%68

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ دائرة الحسابات القومية

ان من المؤشرات الرئيسة للتضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي خلال مدة الحصار هي الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكلفة الإنتاج أو كلفة المعروض السلعي التي تنتج بسبب ارتفاع كلفة عناصر الإنتاج وخاصة المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية والمستوردة منها على وجه الخصوص فضلاً عن صعوبة الحصول عليها مما يؤثر في اضطراب الأسعار نتيجة خلل غير مقصود . ويزداد تأثير هذه العوامل عندما ترتفع معدلات التكاليف عن معدلات الإنتاجية والتي تكون بدورها نتاجاً لعدم الفعالية والكفاءة في توزيع الموارد وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور طاقات المجتمع وقدرته على الادخار وتكوين رأس المال ويدل هذا أيضا على ارتفاع تكاليف التنمية وعدم تحقيق معدلات أعلى للنمو والاستخدام .

واستكمالاً لموضوع العوامل الرئيسة المسببة للتضخم فأن أبرزها والذي تزايدت حدته خلال المدة قبل عام 2003 هو عامل فائض المعروض النقدي والذي يكتسب أهمية قصوى في تفسير ظاهرة التضخم ويمكن متابعة ذلك من خلال البيانات المتاحة عن هذه المدة اذ ازداد عرض النقد من (24670) مليون دينار عام 1991 الى حوالي (2898189) مليون دينار عام 2003 اي بنسبة نمو سنوي مركب بلغت حوالي (44.3%) في حين لم ينم الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الا بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (10.8%) ويعني ذلك كما يتبين من الجدول (3) ان الضغط التضخمي خلال المدة 1991-2003 كان بحدود (33.5%) وهي نسبة كبيرة جدا بالتاكيد .

يلاحظ من الجدول (3) ايضا ان بدء العمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الامم المتحدة وما أعقبها من برامج وسياسات ترشيدية وفرض بعض القيود على الإنفاق العام وعلى تمويل العجز وموازنة الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز

جدول رقم (3)
الضغط التضخمي في العراق للمدة 1991-2003

المـــدة	معدل نمو عرض النقد	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	الضـ
1995-1991	%66.8	%7.8	
2000-1995	%19.6	%17.6	
2003-2000	%13.8	%3.7	
2003-1991	%44.3	%10.8	

المصدر : البنك المركزي العراقي /المجموعة الاحصائية / اعوام متفرقة

يمكن القول بأن الوضع السعري في الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات قد اتسم بالسمات والمظاهر التالية :

أ. فسح المجال وبصورة أوسع لقوى السوق وعاملي العرض والطلب في تحديد الأسعار لذلك نجد إن معدلات الأسعار كانت تتجه بصفة عامة نحو الارتفاع .

ب. إلغاء ما تبقى من حالات التسعير الإداري الذي كانت تمارسه بعض الجهات الحكومية وخاصة لسلع القطاع الخاص والمختلط .

ج. تم منح الوزارات القطاعية مرونة اكبر لتسعير منتجاتها وخدماتها بالصورة التي تتوافق مع حركة الاقتصاد العراقي وحالة السوق المحلية .

وبالرغم من هذه الاجراءات التي قامت بها الدولة حينذاك الا انه وبسبب علاقة الأرتباط السالبة بين التضخم وسعر صرف الدينار العراقي فقد صاحب انخفاض سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة 1990 – 2003 موجة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار بالشكل الذي عرض الاقتصاد الوطني لصدمات خارجية وداخلية أدت إلى حدوث سلسلة من الآثار المتراكمة على الاقتصاد تفاوتت بين اثر انخفاض سعرالصرف والتضخم والتي كانت بمثابة حلقة مفرغة بينهما .

وينبغي التأكيد هنا على إن التضخم قد ولد تفاوتاً في توزيع الدخول بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة وانخفاض في مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية وبالتالي تناقص فرص العمل .إن معدلات البطالة تعد مؤشراً اقتصادياً يستدل منه على حسن أداء السياسة الاقتصادية للحكومة وعلى اتجاهات الاقتصاد الوطني ومن المعروف إن هناك مقايضة دائمية بين معدل تضخم واطئ ومعدل بطالة مرتفع وبالعكس ، الا ان وضع الاقتصاد العراقي خلال السنوات الثلاث الماضية قد اتسم بزيادة نسب البطالة التي تراوحت بين (28%) في احسن تقدير وحوالي (50%) في بعض التقديرات التي تأخذ بنظر الاعتبار البطالة الجزئية وفقدان الكثير من العاملين في دوائر الدولة المنحلة لفرص عملهم .

ان نسب البطالة المرتفعة قد اقترنت بنسبة تضخم مرتفعه تجاوزت نسبة ارتفاعها حوالي الـ(70%) في شهر تموز 2006 مقارنة بالشهر الذي سبقه ، وقد يعود السبب في هذه النسبة العالية الى ان الاوزان التي يستخدمها الجهاز المركزي للاحصاء تعطي للمواد الغذائية نسبة (62%) من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد شهدت اسعار المواد الغذائية ارتفاعاً حاداً يعود اغلبه الى تدني مرونة القطاعات السلعية الاساسية (الزراعة والصناعة) اضافة الى قطاعات النقل والمواصلات والطاقة وعدم قدرتها في الاستجابة الى ضغوط الطلب الكلي .

واخيراً نؤكد على ضرورة مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ومحاولة التخفيف من الأعباء التي تحملتها بعض شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخول المحدودة التي كانت ضحية عدم تحقيق المعادلة بين الأجور المدفوعة والأسعار ورغم المحاولات التي تبذلها الدوله في هذا المجال ينبغي التفكير الآن في وضع سياسات أجريه تعالج الأزمات التي تعاني منها الكثير من الشرائح الاجتماعية وهناك الكثير من البدائل يمكن مناقشتها .

كذلك ينبغي مناقشة مسألة مهمة ارتبطت ونشأت عن التضخم وهي التفاوت في توزيع الدخل فإذا كانت هناك فئات معينة اكتنزت نسبة كبيرة من الدخل القومي وسيطرت على أنشطة اقتصادية معينة ذات مردودات مالية وربحية عالية ، فأن منطق العدالة يشير إلى ضرورة إتاحة الفرصة للآخرين بشكل متساوي فإذا أتيح المجال لبعض الشرائح وخاصة من القطاع الخاص للاستفادة من آلية السوق الحرة (العرض والطلب) وتحقيق ثروات غير محدوده .فأنه ينبغي أيضا منح الشرائح الاجتماعية الأخرى ذات الفرص في الحصول على فرص العمل التي تحقق لها دخلاً تقتنع به وأقصد تلك الشرائح من العاملين في الدولة والخاضعين لقوانينها والذين يتسلمون دخلاً شهرياً منخفضاً .فأما إن نتيح المجال للجميع للاستفادة من آلية السوق الحرة ،أو نخضع الجميع لآليات وتعليمات وقوانين ذات أهداف تصب في تحقيق المنافع العامة.

وهكذا نرجو مناقشة جميع ما أفرزته حقبة الحصار من آثار اجتماعية واقتصادية نتجت عن ظروف غير طبيعية وخلقت بيئة اقتصادية استغلها البعض للإثراء والسيطرة على نسبة مهمة من ثروة المجتمع ومحاولة إصدار التشريعات التي تهدف إلى تحقيق العدالة ومصلحة الجميع.

3-4: التضخم في الاقتصاد العراقي

عمار عبد الجبار
وزارة المالية

اولا: **التضخـم:**

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

ثانيا : تصنيف التضخـم:

يمكن التفرقة بين نوعين من التضخم وذلك حسب حجم ومستوى التضخم. أما النوع الأول فيسمى التضخم المعتدل (Moderate Inflation) أو التضخم الزاحف (Creeping Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتعدى (10%) سنوياً. أما النوع الاخر فهو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز (10%) وفي فترات زمنية متقاربة.

وتوجد هناك أنواع مختلفة من التضخم ولأسباب متنوعة ومنها:

أ- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي (AS) عن استيفاء الطلب الكلي (AD) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.

ب- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات المنتجة.

ج - التضخم المستورد (Imported Inflation):

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

د - التضخم المشترك (Mixed Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي (AD) مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

ثالثا : مؤشرات التضخم :

التضخم وبحسب ما ورد في ادبيات الاقتصاد الكلي لا يمكن قياسه وبشكل دقيق ولكن هناك بعض المؤشرات التي يمكن عدها من المعايير المقربة لقياس التضخم ولعل من ابرز هذه المؤشرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك والذي يشمل المجاميع السلعية التسع المتفق عليها من قبل الامم المتحدة وعليه لا بد من تحليل رقم كل مجموعة .

وقد تناول التفسير الاقتصادي للتضخم بانه حالة الارتفاع في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل اسرع من معدل ارتفاع مستوى العرض الكلي نتيجة عوامل متعددة ياتي في مقدمتها الانفاق الحكومي الممول بعجز الموازنة فضلا عن التوسع في العرض النقدي .

وفيما يلي عرضا لمؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي في عام 2003- 2004 -2005 – وثمانية اشهر من عام 2006 :

- الرقم القياسي لاسعار المستهلك :-

ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق في عام 2005 بنسبة (36.9%) مقارنة بعام 2004 وبنسبة (132.3%) مقارنة بعام 2002 حيث ارتفع الرقم القياسي من (8815.6) و(5196.6) خلال عامي 2004و 2002 على التوالي ليصل الى (12073.8) عام 2005 ، اما في عام 2006 ولغاية شهر اب منه بلغ (76%) ، اما ابرز الاسباب التي اسهمت في هذه الزيادة :-

أ- تفوق الزيادة في المعروض النقدي على الزيادة الحاصلة في حجم الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2005 والبالغ (60.758) ترليون دينار . ففي الوقت الذي زاد فيه حجم المعروض النقدي بنسية 52% عام 2005 ازداد حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 26.7% مما يعني تفوق حجم المعروض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي على حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلية .

ب- الزيادة الكبيرة التي شهدتها بعض اسعار المجاميع السلعية الرئيسية الداخلة في احتساب الرقم القياسي العام وابرزها اسعار مادة الوقود ، الايجارات ، الخدمات المتنوعة ،المواد الغذائية اذا ارتفعت بالنسب (321%) ، (35%) ، (37%) (39%) ، للمجاميع اعلاه على التوالي لثمانية اشهر من عام 2006.

أ- اسعار مجموعة الوقود والاضاءة :
شهد سوق الوقود والاضاءة خلال عام 2005 ارتفاعات في اسعار مشتقات الوقود كافة حيث يلاحظ من بيانات (جدول رقم 1) ان اسعار هذه المواد سجلت اكبر نسبة تغيير في الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك وبنسبة (99%) اما في عام 2006 فقد بلغت النسبة (321%) عن السنة السابقة . اما ابرز اسباب ارتفاع اسعار الوقود فيمكن الاشارة الى اهمها :-

- تزايد الطلب المحلي على الوقود بسبب تزايد استهلاكه مع تراجع حجم المعروض منه في السوق المحلية وعدم كفايته لتغطية الحاجات الاستهلاكية بشكل منتظم ومستمر .
- وجود العديد من الحلقات الوسيطه التي تؤثر على عملية تسويق الوقود ولحين وصوله الى المستهلك النهائي وقيام هذه الحلقات بتحميل اسعار الوقود المعلنة باعباء اضافية مضاعفة .
- صعوبات نقل المشتقات النفطية المستوردة ما بين المحافظات بسبب تردي الاوضاع الامنية وتعرض الانابيب النفطية الى التخريب وانعكاس ذلك على تسويق هذه المنتجات.
- التاثير غير المباشر لزيادة استهلاك مادة البنزين والكاز في المولدات الكهربائية التي تمتلكها العوائل العراقية والنشاط الخاص مما ولد ضغطا اضافيا للطلب عاى هذه المشتقات وارتفاع اسعارها في السوق الموازية .
- اتجهت الحكومة العراقية الى الاقدام على تعديل اسعار الوقود وفق مراحل زمنية تتكيف من جهة ومؤشرات الاقتصاد العراقي والتزامات العراق باتجاه المنظمات الدولية فيما يتعلق باطفاء ديونه الخارجية من جهة ثانية .

ب- اسعار مجموعة الايجارات :
شهدت بدلات الايجارات خلال عام 2005 ارتفاعا كبيرا بنسبة 42.4% بما كانت عليه عام 2004 ، ، اما في عام 2006 فقد بلغت هذه النسبة (35%) كما تشير الى ذلك بيانات (جدول رقم 1) اما الاسباب الدافعة لهذه الزيادات السعرية :

- نمو الطلب على العقارات السكنية والتجارية بسبب استمرار نزوح العديد من العوائل من بعض المدن والقصبات الى داخل المدن الكبيرة وعودة اعداد من المهاجرين من الخارج .
- اختلال سوق العقارات بسبب تفوق جانب الطلب على حجم المعرض من الوحدات السكنية والتي عانت ومنذ فترة طويلة من تراجع حجم الاستثمارات فيها بسبب السياسة الاسكانية التي اعتمدت سابقا من قبل الدولة وابتعاد النشاط الخاص عن الاستثمارات في هذا النشاط بسبب انخفاض العائد المادي منها .
- التوقف الكامل لدور المصرف العقاري وضعف دور مصرف الاسكان في المساهمة في السياسة الاسكانية وزيادة عدد الوحدات السكنية والتجارية .
- اطلاق القوانين التي تجيز لصاحب العقار زيادة بدلات الايجار السنوي .
- ارتفاع تكاليف البناء بما فيها اجور العمال واسعار المواد الانشائية من طابوق وسمنت ... فضلا عن ارتفاع اسعار الاراضي السكنية والمنافسة القوية عليها .
- الصعوبات التي تواجه عملية نقل مواد البناء ما بين المحافظات بسبب ارتفاع كلف النقل والمعوقات الامنية .

ج. اسعار مجموعة المواد الغذائية :
تميزت اسعار هذه المجموعة بميلها المستمر نحو الارتفاع خلال عام 2005 مقارنة بعامي (2002،2004) وكذلك الحال لعام 2006 وكما يتضح ذلك من بيانات (جدول رقم 1) اذ ارتفعت

- تلكؤ عملية توزيع مواد البطاقة التموينية .
- زيادة الطلب على المواد الغذائية المعروضة في السوق المحلية والناتج عن تحول المستهلكين نحو هذا السوق لسد احتياجاتهم منها بعد تلكؤ عملية توزيع البطاقة التموينية .
- ارتفاع اجور النقل بسبب ارتفاع اسعار الوقود وتاثير ذلك على عملية النقل مما ينعكس سلبا على الاسعار النهائية للمواد الغذائية .
- التحسن النسبي في دخول فئة العاملين في القطاع الحكومي وتوجه هذه الفئة من المستهلكين نحو سد احتياجاتهم الغذائية من السوق المحلية.
- الانفتاح الاقتصادي الذي اسهم في تقارب الاسعار المحلية مع اسعار مثيلاتها في الدول المجاورة.

رابعا: حركة الاسعار في الاسواق العراقية المحلية
لعام 2005- 2006

تميزت السوق العراقية بتنوع المعروض من السلع والخدمات المختلفة (المستوردة والمحلية) وبتعايش السلع التي تتمتع بالدعم مع السلع غير المدعومة وبالتالي اتسمت اسعار هذه السلع بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال عام 2005- 2006 .
ولاجل تتبع تطور حركة اسعار هذه المواد فقد تم تقسيمها على المجاميع التالية:
أ- اسعار مواد البطاقة التموينية :-
خضعت اسعار مواد البطاقة التموينية لتاثيرات العوامل الخارجية والداخلية التي يتعرض لها مجمل الاقتصاد العراقي وبسبب هذه العوامل اتجهت اسعارها نحو الارتفاع في اغلب موادها حيث تباينت الزيادات بين سلعة واخرى حسب الطبيعة الاستهلاكية لكل مادة وحجم الطلب عليها ، وعلى الرغم من هذا فقد تميزت سوق المواد الغذائية بشكل عام بتنوع مصادر الاستيراد وتنوع المعروض السلعي منها،وبالتذبذب وعدم الاستقرار في اسعارها وميلها نحو الزيادة خلال عام 2005 – 2006 مقارنة بما كانت عليه خلال عام 2004 وقد تراوحت نسبة الزيادة ما بين (17.6%- 68.4%) في حين حافظت اسعار بعض المواد على ثباتها النسبي كما في اسعار المواد (دهن الزيت) (مساحيق الغسيل). اما ابرز اسباب ارتفاع الاسعار وعدم استقراراها فيمكن الاشارة الى اهمها :
- ارتفاع اجور ارتفاع نقل المواد الى المحال التجارية بسبب استمرار ازمة الوقود التي تنعكس بشكل مباشر وسريع على اجور النقل ما بين المحافظات وداخلها .
- عدم الالتزام بتوزيع مواد البطاقة التموينية في مواعيدها المحددة مما تنعكس باثارها السلبية على اسعار المواد المعروضة في السوق المحلية باتجاه رفعها.
- سوء الاحوال لامنية وانعكاس ذلك على حجم المعروض السلعي وانتقال السلع ما بين المحافظات مما اثر سلبيا على اسعارها باتجاه الارتفاع .

ب- تطور اسعار المواد الغذائية الاساسية الاخرى :

وتضم مجموعة من المواد الغذائية المكملة لسلة المواد الغذائية للعائلة العراقية التي لا يتم تسويقها ضمن البطاقة التموينية ، بل يتم تسويقها من قبل النشاط الخاص،وتميزت اسعارها بميلها نحو الارتفاع خلال عام 2005 - 2006 مقارنة بعام 2004 كما يتضح ذلك من خلال (جدول رقم 4) وتراوحت نسب الارتفاع ما بين (5.2%- 32.1%) ولم يتم تاشير اي انخفاض نسبي في اسعار هذه المواد على الرغم من الاستقرار النسبي للمعروض السلعي منها ، وتزداد حدة الارتفاع في اسعار عام 2005 مع اسعار مثيلاتها في عام 2002 وقد تراوحت نسب الارتفاع هذه ما بين (11.1%- 216.6%) وكما موضح في الملحق رقم (4). اما ابرز الاسباب التي ادت الى هذه الزيادات فيمكن ان نوعزها الى :

- تحميل اسعار هذه المواد بالزيادات الحاصلة في ايجارات المحال والمخازن التجارية واجور الحماية فضلا عن اجور ارتفاع اجور النقل بسبب ازمة الوقود التي تعصف بالاقتصاد العراقي .
- زيادة الطلب المحلي عليها لتغطية احتياجات العائلة العراقية .
- تطور اسعار الخضر والفواكه :

حافظت سوق الخضر والفواكه على تميزها عن بقية المواد الغذائية كونها تتميز بتنوع المعروض السلعي من المحاصيل الزراعية بسبب تنوع مصادر الاستيراد من دول الجوار فضلا عن كون اسعارها السائدة لم تشهد ارتفاعات مفاجئة خلال عام 2005- 2006 بل كانت ارتفاعاتها بالتدرج فلم يلمسها المستهلك بصورة مباشرة اسوة بالمواد الاخرى والتي اخذت بالارتفاع بطفرات كبيرة ، وتراوحت نسبة الزيادة ما بين (20%- 60%) .كما موضح في الملحق رقم (5). اما اسباب الارتفاع في اسعار هذه المواد فيمكن ان تنسب الى :-

- تقليل الدعم المقدم الى مدخلات الانتاج الزراعي مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج .
- المنافسة القوية التي يواجهها القطاع الزراعي المحلي من السلع الزراعية المستوردة من دول الجوار .
- مشاكل الحصول على الماء وارتفاع اسعار الوقود وارتفاع اجور نقل المحاصيل من المزارع الى المحال التجارية وانعكاس ذلك على تكاليفها واسعارها باتجاه الارتفاع .

ج. تطور اسعار السلع المتنوعة والمعمرة :

وتضم هذه المجموعة السلع والمواد المنزلية والمعمرة المستوردة منها والمحلية،كاجهزة التلفاز والبطاريات والمبردات والمولدات الكهربائية وحسب ما معروض في (جدول رقم 6) .اما ابرز ما تميزت به اسعار هذه المجموعة فيمكن تلخيصها بما ياتي:

- ميل معظم هذه المواد نحو الثبات النسبي خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004 وبشكل خاص اسعار الاجهزة الكهربائية لاسباب قد تتعلق بالموسمية والموديل وتوجه النشاط الاقتصادي الخاص لتنوع استيراداته من هذه الاجهزة فضلا عن الثبات النسبي لاسعار صرف الدولار في السوق المحلية .
- انخفاض نسب الارتفاع التي شهدتها بعض اسعار السلع المتنوعة كالمراوح السقفية والطباخات وغيرها من المواد الضرورية للمنزل نسب تراوحت ما بين (2.3%- 17.1%) .

- عند مقارنة اسعار عام 2005 مع اسعار عام 2002 لوحظ ميلها نحو الانخفاض وبنسب كبيرة تراوحت ما بين (5.2%- 46.2%)كما يشير الى ذلك (جدول رقم 6) .
- ارتباط اسعار بيع هذه السلع والمواد المستوردة باسعار صرف الدولار الذي يتمتع بسمة الثبات النسبي الذي لم يتجاوز 1500 دينار / دولار طوال عام 2005 – 2006 .

د. اسعار الخدمات الشخصية :-

تتاثر اجور الخدمات الشخصية التي يقدمها النشاط الخاص والمستلزمات الفنية والمنزلية التي تستلزم مهارة فنية وعلمية تتناسب وتطورها ، كما تتاثر بالزيادات الحاصلة في الاجهزة والمستلزمات الفنية الداخلة في تقديم هذه الخدمات للمواطنين عموما بالزيادات والتغييرات السعرية التي تشهدها اسعار المجاميع السلعية السائدة في الاسواق المحلية وبشكل خاص اسعار المواد الغذائية واجور النقل والطاقة ، ولذلك اتسمت هذه الاجور (اجور الخدمات) بالتذبذب وعدم الاستقرار وميلها نحو الارتفاع طوال عام 2005 مقارنة بما كانت عليه خلال عامي (2004) (2002) .
ويلاحظ من بيانات (جدول رقم 7) ان اغلب اسعار الخدمات ارتفعت وبنسب كبيرة جدا تراوحت ما بين (29.1% - 71.6%) مقارنة بعام 2004 ويزداد هذا الفارق عند مقارنة اسعار عام 2005 مع اسعار عام 2002 اذ يلاحظ ان نسب الزيادة فاقت (40%) كحد ادنى لتصل الى (150%) كحد اقصى .
اما اهم العوامل التي اسهمت في هذه الزيادات فيمكن ان تنسب الى :
- ارتفاع اجور نقل المواد والاشخاص وانعكاس ذلك على كلف الخدمات التي يقدمها النشاط الخاص ، فاجرة النقل في التكسي ارتفعت من 1000 دينار لتصل الى 2000 دينار (كمعدل عام) كذلك الحال بالنسبة للنقل الجماعي الخاص التي ارتفعت الاجور فيه بنسبة (133.3%) عام 2005 مقارنة بعام 2004 .
- ارتفاع بدلات ايجار المحال التجارية والعيادات الطبية والمساكن مما انعكس على اجور الخدمات الشخصية ، فقد تبين لنا ان الرقم القياسي لاسعار الايجارات قد ارتفع بنسبة (42.4%) عام 2005 مقارنة بعام 2004 .
- تراجع خدمات القطاع العام مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة ، مما اسهم في تقليل حجم المعروض من الخدمات مع زيادة الطلب المحلي .
- لجوء اصحاب المحال التجارية والخدمات الى تحميل اسعار السلع والخدمات المقدمة للمواطنين باسعار الزيادة الحاصلة في اسعار الوقود والنقل واجور المولدات الكهربائية .

ه. سعار المشتقات النفطية :-
عانت اسواق المشتقات النفطية طوال عام 2005 - 2006 من اشتداد ازمة المعروض السلعي منها وازدياد اعداد المضاربين المسوقين لهذه المشتقات خارج محطات البيع الحكومي ، وتزايد الطلب المحلي العائلي على مادة البنزين لتشغيل مولدات الكهرباء المنزلية مما ترتب عليه زيادة في اسعار بيع هذه المنتجات خارج المحطات مما انعكس باثارها السلبية على كافة القطاعات

المادة	السعر القديم	السعر الجديد	نسب الزيادة %
مادة البنزين العادي	20	150	650
مادة البنزين المحسن	50	250	400
النفط الابيض	5	25	400
الكاز	10	90	800
الغاز السائل	200	600	200

الى جانب هذا التعديل السعري كانت هناك عوامل اسهمت بدورها في زيادة اسعار المشتقات النفطية السائدة خارج المحطات الرسمية :-

- تعرض انابيب نقل المشتقات النفطية والنفط الخام للتخريب .
- استمرار عمليات تهريب المشتقات النفطية الى الدول المجاورة بسبب فارق الاسعار بين الاسعار المحلية المدعومة من قبل الدولة وبين اسعارها في الدول المجاورة .
- تزايد الطلب المحلي على مادة البنزين والكاز بسبب دخول سيارات باعداد كبيرة من الخارج واستمرار ازمة الكهرباء .

جدول رقم (1)

تطور الرقم القياسي لاسعار المستهلك (1993=100)

المجاميع	الاوزان	2003 (1)	2004 (2)	2005 (3)	نسبة التغيير 1/2	نسبة التغيير 2/3
المواد الغذائية	63.2	4178.8	4544.2	5558.1	8.7	22.3
الدخان والمشروبات	3.5	1517.2	1210.4	1217.9	20.2-	0.6
الاقمشة والملابس	9.7	3250.4	3142.0	3428.1	3.3-	9.1
السلع المنزلية	3.1	3296.9	3284.1	3613.7	0.3-	10
الوقود والاضاءة	2.1	4901.5	32226.5	64161.4	34.2-	99
النقل والمواصلات	4.9	6285.6	7096.7	10903.7	12.9	5.3
الخدمات الطبية	1.5	24728.5	32594.6	35022.5	31.8	7.4
سلع متنوعة	0.5	5554.3	6737.3	8406.6	21.2	24.7
الايجارات	11.5	20233.5	34336.2	48911.6	69.6	42.4
الرقم القياسي العام	%100	6943.5	8815.6	12073.8	26.9	36.9

جدول رقم (1) ملحق
تطور الرقم القياسي لاسعار المستهلك (1993=100)

المجاميع السلعية	الاوزان	2005 (1)	2006 لغاية الشهر الثامن (2)	نسبة التغيير 1/2
المواد الغذائية	63.2	5311.6	7419.9	%39.6
الدخان والمشروبات	3.5	1249.7	1410	%12.8
الاقمشة والملابس	9.7	3330.2	4217.7	% 26.6
السلع المنزلية	3.1	3687.2	429.8	%14
الوقود والاضاءة	2.1	64934.9	273874.9	%321
النقل والمواصلات	4.9	11226	37701	%235
الخدمات الطبية	1.5	34938.8	42834.6	% 22.5
سلع متنوعة	0.5	8472.4	11646	%37
الايجارات	11.5	50335.8	67806.6	%35
الرقم القياسي العام	%100	12106.8	21375	%76.5

خامسا: اسباب التضخم :

من خلال استقراء واقع المؤشرات السعرية الخاصة بالارقام القياسية لاسعار المستهلك يتضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة التضخم الجامح والمستمر وهي حالة ناتجة عن تطبيق

أ - فائض المعروض النقدي :

من بين الاسباب التي ساهمت في استمرار وتنامي ظاهرت التضخم هو ظهور الفجوة التضخمية على اساس عرض النقود ، وتفوق المعروض النقدي على الطلب عليها . وبحسب البيانات عن الاقتصاد العراقي نجد ان تلك الفجوة تتمثل بوجود كتلة نقدية كبيرة في السوق والمتمثلة بعرض النقد وهو حاصل جمع (صافي العملة في التداول) مضافا اليه (الودائع الجارية) يقابلها تدني في كمية السلع والخدمات المنتجة ، فقد عانت اسواقنا المحلية من وجود (5.7) ترليون دينار عام 2003 ارتفعت الى (10.1) ترليون دينار عام 2004 ، اما عام 2005 فقد بلغ (11.3) ترليون . مما انعكس هذا على المستوى العام للاسعار ورفعها وبالتالي التاثير على قيم الاصول المالية لدى المنشات و الافراد .

ب - ارتفاع التكاليف

وتضم هذه النقطة العوامل الناجمة عن ارتفاع كلفة الانتاج والتسويق وخاصة الاجور وكلف المستلزمات الداخلة في العملية الانتاجية والمستوردة ، مما يسهم في عدم استقرار اسعارها نتيجة خلل غير النقود وتكون هذه العوامل فاعلة في التاثير عند ارتفاع معدل التكاليف في متوسطها عن متوسط معدل الانتاجية التي بدورها تكون نتاجا لعدم الفعالية والكفاءة في توزيع الموارد وهذا ناتج عن وجود خلل هيكلي اوجده عامل الجمود وعدم المرونة في الجهاز الانتاجي .

ج - الاختلالات الهيكلية :

وتضم مجموعة من العوامل وفي مقدمتها :

1- ارتفاع معدل نمو القطاعات الخدمية عن معدل نمو القطاعات السلعية وقد مثلت هذه الحالة عقبة أساسية أمام تزايد اثر القطاع الإنتاجي لتغطية الطلب الكلي وملاحقة نموه الذي انعكس سلبا على تزايد الفجوة التضخمية الناجمة عن تزايد الطلب المحلي والتي لم يكن من الممكن معالجتها بالسياسات النقدية والمالية فقط .

من جانب اخر يمثل الاعتماد المتزايد على العوائد النفطية في تكوين الدخل والناتج القومي احد اهم اسباب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد،ان هذا الاختلال يمكن ان نلمسه من خلال بنية العرض الكلي من جانب وتطور مكونات الطلب الكلي من جانب اخر، يمكن القول بان التضخم الذي يفسر بانه ناتج عن فائض في الطلب هو في حقيقة الأمر قصور في العرض مع افراط في السيولة النقدية وبالتالي قد يظهر الاختلال بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي .

2- ارتفاع معدل الاستيرادات وتزايد الطلب على العملة الاجنبية وبالتالي التاثير على اسعار الصرف الذي له الدور في توفير الاحتياجات من السلع والخدمات .

3- الخلل الهيكلي الناجم عن بطىء وتراجع نمو الايرادات الضريبية وجمود الهيكل الضريبي ، ونتيجة لهذا الخلل فان الايرادات الضريبية لم تستطع ان تغطي النفقات الحكومية ، الامر الذي ساهم في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة .

د- أسباب اخرى :

- تاثير استمرار حالة فقدان الامن وتباطئ عودة مؤسسات الدولة الى ممارسة عملها الطبيعي وتاثير ذلك على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد بشكل عام وعلى تدفق السلع والخدمات الى السوق .
- تراجع دور القطاع العام وتلكؤ القطاع الخاص ، ان انهيار القطاع العام بعد ان كان يقود العملية الاقتصادية لسنوات طويلة وعدم وجود بديلا كفوء يحل محله في القيام بالانشطة الاقتصادية ترك اثرا واضحا على حالة عدم استقرار الاسعار المحلية وبشكل خاص اسعار الخدمات التي تاثرت بالسياسات الاقتصادية التي اوقف العمل بها كايقاف التمويل الذاتي .
- لقد اسهمت الانقطاعات المستمرة بمصادر الطاقة بأنواعها(الوقود،الكهرباء) في التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الاسعار بشكل خاص وذلك من خلال توقف المعامل مثل معامل الطحين والاغذية الجاهزة مما تنعكس هذه الحالة بقيام المنتجين بدفع الزيادة في اسعار الوقود الى اسعار السلع النهائية التي يتحملها المستهلك بسبب عدم مرونة الطلب على معظم هذه المنتجات .
- لقد اسهمت ظروف الشحة في المعروض من مادة الوقود بسبب تعرض صناعة النفط لاعمال التخريب وصعوبات نقل المشتقات النفطية ما بين المحافظات بسبب سوء الاوضاع الامنية واتساع فئة المضاربين والمسوقين لهذه المادة في السوق الموازي خارج محطات الوقود وفرضهم لاسعار مرتفعة مقارنة باسعارها الرسمية في التاثير على الاسعار المعلنة السائدة في السوق المحلية .
- اشتداد الطلب على العقارات السكنية والتجارية بسبب نزوح العديد من العوائل من بعض المدن والقصبات الى داخلها وعودة اعداد من المهجرين من الخارج ، بالاضافة الى ابتعاد القطاع الخاص عن الولوج في هذا النشاط بسبب هيمنة القطاع العام ولعقود طويلة على هذا القطاع في بناء المجمعات السكنية بسبب السياسة السكانية التي كانت متبعة في النظام السابق ، وتوقف المصرف العقاري من إقراض المواطنين بالإضافة إلى الإجراءات الروتينية المعقدة التي يقوم فيها دائرة الاسكان في منح القروض لاصحاب قطع الاراضي السكنية من الموظفين .

سادسا: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الاسعار :

شهد الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينات وحتى الان لموجات تضخمية حادة ومستمرة وقد تعمقت بعد عام 1990 ، الامر الذي تبلور في اندفاع اسعار كثير من السلع والخدمات نحو الزيادة المستمرة وعدم الاستقرار ، حتى اصبح التضخم مناخ عام تتحرك فيه مختلف الوحدات الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية ، حيث اخذ ينظر الى ارتفاع الاسعار احد العوامل الرئيسية التي تحكم القرارات الاستهلاكية والادخارية والانتاجية والاستثمارية لهذه الوحدات .
عموما وعلى الرغم من الجهود التي تبذل للحد من تنامي هذا التضخم والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العراقي في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي لا يزال التضخم في افراز اثاره المعروفة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى لا نتوسع كثيرا هنا فسوف يتم التركيز على تناول اثار التضخم على ذوي الدخل المحدود اولا وتاثيره على قيمة العملة المحلية ثانيا فضلا عن تناول اثار ارتفاع اسعار المشتقات النفطية ثالثا وكما ياتي :

1- الآثار على ذوي الدخل الثابت :

احد أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن استمرار ارتفاع الأسعار هو تدهور قيمة الدخول التي يحصل عليها أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة والتي ترتبت عليها اثار سلبية اقتصادية واجتماعية من أهمها :

أ- تدهور مستوى معيشة العاملين لدى الدولة من أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب الاعانات الاجتماعية وقد اتخذ هذا التدهور عدة مظاهر من بينها ان مكونات سلة السلع والخدمات الحقيقية التي يعتمد عليها استهلاك ذوي الدخول الثابته قد طرء عليها نقص حقيقي وتغيير واضح في تركيبها وقد انعكس ذلك في ميلهم نحو خفض الكميات المستهلكة من بعض السلع والخدمات، كذلك تسهم الزيادة في الاسعار في احداث تغير على تركيبة السلع المستهلكة اذ يتم تحول المستهلكين الى زيادة استهلاكهم من السلع الرخيصة والاقل في قيمتها الغذائية كما تؤثر الاسعار المرتفعة على اضعاف درجة اشباع المواطن من السلع والخدمات الاساسية الاخرى كالملابس والنقل والعلاج ... الخ،ولدى الرجوع الى (جدول رقم 1) يلاحظ ان مجموعة الايجارات التي ارتفعت اسعارها بنسبة (35%) لغاية الشهر الثامن من عام 2006 قد اضافت اعباء اخرى على ذوي الدخول الثابته في ظل اشتداد ازمة السكن في العراق .

(الجدول رقم 13) يوضح اثر التضخم على متوسط الراتب الشهري للعاملين لدى الدولة.

ب- تزايد اهمية الاستمرار في دعم مواد البطاقة التموينية التي تغطي شريحة واسعة من المواطنين بما فيهم اصحاب الدخل الثابت والمحدود وبكل فئاتهم ، حيث اصبح الدعم احد اشكال اعادة توزيع الدخل ، كون الدعم يعتبر الضمان لتوفير هذه السلع باسعار ملائمة لهذه الفئات التي تتعرض لضغط ارتفاع الاسعار .

ج- ان استمرار التضخم يسهم في الحاق الاذى بذوي الدخول الثابته من خلال لجوء هذه الفئة الى بيع اصولهم الثابته لتعويض الفارق الناجم عن استمرار ارتفاع الاسعار والمحافظة على مستوى معيشتهم .

2- الآثار على قيمة العملة الوطنية :

اتضح من خلال (جدول رقم 9، 10) استمرار تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب استمرار الموجات التضخمية التي تعصف في الاقتصاد العراقي ، اذ يتوجب على المستهلك او المستورد العراقي ان يدفع (1480) دينار مقابل الحصول على دولار واحد في ظل ارتفاع مستوى التضخم بنسبة وصلت الى غاية الشهر الثامن من عام/2006(76.5%) .

3- آثار ارتفاع اسعار المشتقات النفطية :-

اتضح لنا من تحليل حركة الاسعار في عموم الاقتصاد العراقي ان اسعار المشتقات النفطية سجلت ارتفاعا كبيرا قدره (99%) عام 2005 مقارنة بما كانت عليه الاسعار في عام 2004 . اما عام 2006 فقد بلغت (321%) عند مقارنتها بعام 2005 . لقد تركت هذه الزيادات السعرية اثار سلبية وايجابية في آن واحد ، فنجد في الجانب الايجابي هو تحقيق عوائد مالية كبيرة للموازنة العامة ومن المستهلكين لهذه المادة عموما وبهذه الخطوة اقتربت اسعار المشتقات النفطية قليلا من اسعارها السائدة في الاسواق المحلية لدول الجوار ، فضلا عن تقليل فجوة التشوهات السعرية التي تعاني منها هذه المواد بسبب تمتعها بالدعم الحكومي .

أما الجوانب السلبية فيمكن الاشارة الى ان اثار هذه الزيادة في اسعار المشتقات النفطية تنتقل الى بقية القطاعات كمدخلات في عملية الانتاج النهائي والوسيط للعديد من الانشطة الاقتصادية ، واثارها

أ- تقليل استهلاك العديد من العوائل التي تعيش دون مورد مالي محدد بسبب عدم قدرتها على تغطية الزيادة السعرية الناتجة عن الارتفاع المستمر في اسعار المشتقات النفطية .
ب- تحميل العوائل من ذوي الدخول الثابته باعباء مالية اضافية تختلف من عائلة الى اخرى بحسب استهلاكها من هذه المشتقات وحسب طبيعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي ، فبعد ان كانت اسعار الوقود بمقدار (32126.5) دينار عام 2004 ارتفعت الى (64061.4) دينار عام 2005 ثم ارتفعت لغاية الشهر الثامن من عام 2006 لتصل الى (273874.9) دينار كما يتضح ذلك من بيانات (جدول رقم 1
ج- تاثير الزيادة السعرية في اسعار المشتقات النفطية غير المباشر على حجم استهلاك العائلة واوجه انفاقها بشكل عام وذلك من خلال تاثير اسعار بقية المجاميع الرئيسية المكونة لسلة استهلاك العائلة بهذه الزيادة ولجوء العائلة الى اعادة ترتيب اولوياتها الاستهلاكية من مختلف السلع والخدمات بالشكل الذي يضمن بقائها واستمرارها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .
فاسعار النقل والمواصلات هي اولى هذه المجاميع التي تاثرت بشكل مباشر بهذه الزيادات في حين تاثرت بقية المجاميع ومنها المواد الغذائية بهذه الزيادات بشكل مباشر وتلتها بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .

سابعا : اثر السياسة المالية في معالجة التضخم :

من الواضح ان معدلات التضخم اتجهت الى الارتفاع الكبير خلال السنوات الثلاثة الماضية وهذا لايعني ان التضخم طرء على الاقتصاد العراقي خلال الاعوام القليلة الماضية بل ان التضخم متأصل في الاقتصاد على امتداد حقب عده ، غير ان التغيرات الاقتصادية والسياسية التي واكبها العراق خلال هذه المرحلة حفزت معدلات التضخم بالارتفاع .
ان تصاعد وتائر التضخم بشكل الذي يشهده العراق اليوم يعني خلق مرض اقتصادي من شأنه عرقلة برامج الاعمار والتنمية المزمع تحقيقها في الامدين المتوسط والبعيد . وعليه كان لابد من تفعيل دور السياسة المالية في ضغط معدلات التضخم .
من المعروف اقتصادياً ان ادوات السياسة المالية والمتمثلة في الادوات الانفاقية والاقتراضية والضريبية تكمن فاعليتها في فترات التضخم من خلال خفض الانفاق العام وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية
وبالنظر الى البيانات الفعلية للانفاق العام خلال المدة (2003 – 2005) وكما موضح في الجدول رقم (2) .

الجدول رقم (2)
تطور حصيلة الانفاق العام للمدة (2003- 2005)
(ترليون دينار)

السنة	حجم الانفاق العام
2003	29.5
2004	32.1

2005	26.3

المصدر : وزارة المالية – دائرة المحاسبة

الواضح من الجدول اعلاه ان هناك تخفيض في معدلات الانفاق العام خلال عامي2004 ، 2005 تقدر بـ (5.8) ترليون دينار هذا من جانب،ومن جانب اخر اتجهى تفعيل السياية المالية الى رفع حجم الاستقطاع الضريبي،اذ ان الايرادات الضريبية اتجهت الى الزيادة في الفترة 2004-2005 وحققت قدراً من الزيادة يمكن عدها متواضعة لاسباب متعلقة بمرور الاقتصاد العراقي بمرحلة التضخم الركودي،اي ان مشكلة التضخم ليست هي الاشكالية الوحيدة التي يعاني منها هذا الاقتصاد بل ترافقت معه حالة الكساد وانخفاض معدلات التشغيل والنمو،الجدول رقم (3) يبن تطور حصيلة الايرادات الضريبية خلال السنوات الثلاثة الماضية.

جدول رقم (3)

تطور حصيلة الايرادات الضريبية للمدة (2003- 2005)

(ترليون دينار)

السنة	تطور حصيلة الايرادات الضريبية
2003	2.5
2004	0.2
2005	0.6

المصدر : وزارة المالية – دائرة المحاسبة

اذن هناك تفعيل يرافقة مايعرف اقتصادياً بـ (فترات التأخير) او التباطأت في تحديد مسارات السياسة المالية ، وهذا انعكس بالتالي على محدودية الاثار الايجابية التي يمكن تحقيقها من جراء هذا التفعيل .

من الناحية الاقتصادية نجد ان وزارة المالية المعنية في تحريك فاعلية السياسة المالية بأتجاة كبح معدلات التضخم ، اذ احاطت وزارة المالية نفسها بمجموعة من الاجراءات الاحترازية نذكر منها الاتي :

1- تريثت في تنفيذ قانون التقاعد الجديد خوفاً من عدم السيطرة على مديات التضخم الجامح.
2- اعدت النظر في تعديل سلم الرواتب لعده مرات تجنباً للاثار السلبية التي يمكن خلقها في ظل تدهور معدلات الطاقة الانتاجية.
3- رفعت مخصصات استيراد الوقود من الخارج لتلافي حصول شحة في المعروض من هذه السلع على اعتبار ان الاخيرة تتمتع بدرجة مرونة منخفضة وبالتالي فأن اي نقص في انتاجها من شأنة تسريع معدلات التضخم.
4- المخطط لعام 2006 يشير الى ارتفاع نسبة اسهام رسم اعادة اعمار العراق من 5% للسنوات الماضية الى 10% ،لما في ذلك من اثر في سحب الكتلة النقدية وبالتالي تحجيم معدلات التضخم .

ثامنا : اثر السياسة النقدية في تحجيم معدلات التضخم :

يعد البنك المركزي العرقي المتحكم في ادوات السياسة النقدية وهذا يعني ان امكانية ضبط مديات التضخم تعتمد على قدرة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تفعيل ادواته النقدية .

مما لاشك فيه ان البنك المركزي يتجه في فترات التضخم الى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني،وهذه الزيادة ستؤدي الىتخفيض المبالغ المخصصة للاقراض لدى المصارف التجارية،وفي هذه الحالة يمكن للبنك المركزي ان يبيع السندات الى المصارف والافراد،وبأجرائه هذا فانه يقلل من مقدار السيولة المتاحة ومن ثم من كمية عرض النقد،كما يمكن للبنك المركزي ان يقوم بزيادة سعر الخصم ، وهذا يعني زيادة كلفة خصم الكمبيالات سواء لدى المصارف التجارية او لدى البنك المركزي مما يقلل من فرصة زيادة مقدار السيولة وعرض النقد بأعتبار ان الزيادة في عرض النقد المواكبة للتضخم تعني زيادة في الانفاق النقدي،اي مقدار الطلب مما يدفع الاسعار نحو الزيادة فتنخفض كمية العملة في التداول،كذلك فأن استخدام الادوات الكمية من قبل البنك المركزي تتناسب والسعي الى تحقيق الاستقرار النقدي او الثبات النسبي في قيمة العملة المحلية.

من السياق نجد ان البنك المركزي العراقي اتجه نحو تفعيل ادوات السياسة النقدية بغية تحجيم معدلات التضخم ، حيث اعتمد البنك المركزي في الربع الاول من العام الحالي سياسة تقضي الى رفع اسعار الفوائد بغية تخفيض حجم السيولة النقدية وكما هو مبين في البنود التالية :

1- رفع سعر فائدة البنك من 10% الى 12% اي تحقيق زيادة مقدارها 2% عن العام الماضي
2- رفع اسعار فوائد الائتمان على النحوالاتي :
   - الائتمان الاولي الى 14%
   - الائتمان الثانوي الى 15%
   - قرض الملجأ الاخير الى 15.5%
3- رفع اسعار الفوائد على ايداعات المصارف لدى البنك المركزي وكالاتي :
   - الاستثمار الليلي الى 10%
   - الاستثمار لمدة (14) يوماً الى 11%
   - الاستثمار لمدة (30) يومياً الى 12%

التوصيات :

1- في حالة الاستمرار في تطبيق اصلاح اسعار المشتقات النفطية وزيادتها خلال الاشهر القادمة من عام / 2006 فسوف نواجه بارتفاع الاسعار بصورة اكبر في هذا القطاع مما ينعكس على القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة قطاع النقل كما حدث في شهر كانون الاول من عام / 2005 عنما كان هناك ارتفاع في اسعار المشتقات النفطية مما انعكس بصورة ايجابية على بعض مفاصل الموازنة وتقليل الدعم المقدم وظهور شبكة الحماية الاجتماعية ، فيجب ان تكون الارتفاعات في الاسعار مستقبلا مدروسة وفق الوقت الزمني المتباعد بين التغيير الاول والثاني والثالث الى ان نصل الى مرحلة تخفيف الدعم عن هذا القطاع وعودة المصافي المحلية من العمل بصورة تغطي الاستهلاك الداخلي وعدم الاعتماد على الاستيراد من الدول المجاورة بالاضافة الى ان تكون الزيادات متناسبة مع مستوى الدخول الشهرية لذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة لان اكثر الزيادات لا يلمسها ذوي الدخول العالية واصحاب المهن الحرة .

2- توجيه جزء من الزيادات الحاصلة في عوائد النفط او رفع اسعار المشتقات النفطية الى العوائل ذوي الدخول المنخفضة التي ستواجه ارتفاعات كبيرة في الاسعار مما ينعكس بصورة سلبية على تلك العوائل فيجب توسيع شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل اكبر عدد ممكن من العوائل التي تقع عند خط الفقر .

3- التوسع في مجال البناء العمودي والافقي حسب المناطق المحددة بالبناء السكني ودخول القطاع الخاص في هذا المجال للقضاء على الارتفاعات الكبيرة في اسعار وايجارات المباني السكنية مما ينعكس بصورة كبيرة على ارتفاع اسعار هذا القطاع وانعكاس ذلك على المستوى العام للاسعار بصورة عامة .

4- تفعيل القطاع الإنتاجي وخاصة الحكومي وإعادة الحياة للمؤسسات ذات الإنتاجية الكبيرة لغرض سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي بدلا من الاعتماد على الاستيرادات من الخارج بالاضافة الى ان هذا يساعد على سحب جزء من البطالة وتشغيل الايدي العاملة المحلية .

5- توسيع عملية اقراض الموظفين والقطاع الخاص من قبل المصارف المتخصصة او العامة لاغراض البناء او استثمارها في عمليات أخرى وكذلك تفعيل دور دائرة الاسكان في منحها للقروض للقضاء ولو جزئيا على حالة الركود في قطاع الاسكان .

6- لوحظ ان هناك تفوق في زيادة المعروض النقدي على الزيادة الحاصلة في حجم الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2005 والبالغ (60.758) ترليون دينار . ففي الوقت الذي زاد فيه حجم المعروض النقدي بنسبة 52% عام 2005 ازداد حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 26.7% مما يعني تفوق حجم المعروض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي على حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلية ، مما يسبب الاختلالات في الاقتصاد العراقي مما ينعكس على حالة الاستمرار في الارتفاعات بالمستوى العام للاسعار